

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic République of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة البليدة 02

University of Blida 2

كلية: الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون الخاص



الميدان: حقوق .

الشعبة: قانون خاص

التخصص: القانون العقاري

محاضرات في منهجية البحث العلمي

الطور: الماستر

السنة: أولى

السداسي: الأول

من إعداد الدكتورة : حواسي يامنة

الرتبة: أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية 2023/2022

فهرس المحتويات

1	فهرس المحتويات
6	مقدمة :
8	المحور الأول: مفاهيم عامة حول العلم و المنهج و علم المناهج
8	المبحث الأول: مفهوم العلم
8	المطلب الأول: تعريف العلم و خصائصه
8	الفرع الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للعلم
9	الفرع الثاني: خصائص العلم
10	المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه
10	الفرع الأول: التمييز بين العلم و المعرفة
10	الفرع الثاني: التمييز بين العلم و الثقافة
11	الفرع الثالث: التمييز بين الفن و العلم
11	المبحث الثاني: مفهوم المنهج و علم المناهج
11	المطلب الأول: تعريف مصطلح منهج أو مناهج
11	الفرع الأول: التعريف اللغوي للمنهج
12	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج
12	المطلب الثاني: تعريف علم المناهج
13	المطلب الثالث: أسس اختيار منهج البحث
14	المحور الثاني: ماهية البحث العلمي
14	المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي
14	المطلب الأول: تعريف البحث العلمي و خصائصه
15	الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي
16	المطلب الثاني: أهمية البحث العلمي

17	المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي
17	الفرع الأول: تقسيم البحوث على أساس الطبيعة و دوافع أو غرض البحث
17	الفرع الثاني: تقسيم البحوث على أساس النشاط
18	الفرع الثالث: تقسيم البحوث على أساس الاستعمال
20	المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي
20	المطلب الأول: العينة
20	المطلب الثاني: الملاحظة
21	المطلب الثالث: المقابلة
21	المطلب الرابع: الاستبيان (الاستقصاء)
23	المحور الثالث: منهجية إعداد البحوث العلمية
24	المبحث الأول: مرحلة تحديد المشكلة و اختيار الموضوع
24	المطلب الأول: المقصود بمشكلة البحث و كيفية تحديدها
26	المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث
26	الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث
28	الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف المشرف
28	المطلب الثالث: معايير اختيار موضوع البحث
29	الفرع الأول: المعايير و الضوابط الذاتية في اختيار الموضوع
32	الفرع الثاني: المعايير و الضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث
34	المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية و جمعها)
34	المطلب الأول: مفهوم المصادر و المراجع
34	الفرع الأول: المقصود بالمصدر
35	الفرع الثاني: المقصود بالمراجع
35	المطلب الثاني: أنواع المصادر و المراجع

36	الفرع الأول :تقسم المراجع من حيث طبيعتها.....
42	الفرع الثاني:تقسيم المصادر و المراجع من حيث جدواها أو أهميتها
43	المطلب الثالث:طرق الحصول على المصادر و المراجع.....
43	الفرع الأول:المكتبات العامة و المتخصصة
44	الفرع الثاني:المقابلة
44	الفرع الثالث:شبكة الإنترنت.....
46	المبحث الثالث :مرحلة القراءة و التفكير
46	المطلب الأول:مفهوم القراءة و التفكير
46	الفرع الأول :تعريف القراءة
47	الفرع الثاني:أهداف القراءة.....
47	الفرع الثالث:شروط و قواعد القراءة
50	المطلب الثاني :مراحل القراءة.....
50	الفرع الأول:القراءة السريعة الكاشفة.....
51	الفرع الثاني :القراءة العادية.....
51	الفرع الثالث:القراءة العميقة و المركزة
52	المبحث الرابع :مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع (إعداد خطة البحث)
53	المطلب الأول:تعريف خطة البحث ،أهميتها و خصائصها
53	الفرع الأول:تعريف خطة البحث
54	الفرع الثاني:أهمية خطة البحث
54	الفرع الثالث:خصائص خطة البحث
55	المطلب الثاني:شروط و قواعد خطة البحث
57	المطلب الثالث:أسس و معايير وضع خطة البحث
58	المطلب الرابع :أشكال خطة البحث

60	المبحث الخامس:مرحلة تدوين و تخزين المعلومات
60	المطلب الأول:التعريف بمرحلة تدوين و تخزين المعلومات و أهميتها
61	المطلب الثاني:طرق تخزين و تدوين المعلومات
61	الفرع الأول:الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية
64	الفرع الثاني:الأساليب الحديثة لتدوين و تخزين المادة العلمية
65	المطلب الثالث:قواعد تدوين و تخزين المعلومات
66	المبحث الخامس:مرحلة الصياغة و التحرير (مرحلة الكتابة)
67	المطلب الأول :أهداف مرحلة الصياغة و التحرير
67	المطلب الثاني:ضوابط و شروط مرحلة الصياغة و التحرير
70	المطلب الثالث:القواعد و الأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية
71	الفرع الأول:الاقتباس
73	الفرع الثاني:الهوامش
80	المحور الرابع :الجوانب الشكلية و التنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي
81	المبحث الأول:الصفحات التمهيدية
81	المطلب الأول:صفحة العنوان
83	المطلب الثاني :صفحة الإهداء و صفحة الشكر و التقدير
84	المطلب الثالث :صفحة لقائمة المختصرات
84	المطلب الأول :المقدمة
86	المطلب الثاني:المتن أو صلب الموضوع
87	المطلب الثالث :الخاتمة
87	المبحث الثالث:مكملات متن البحث
88	المطلب الأول:الملاحق
88	المطلب الثاني:قائمة المصادر و المراجع

90	المطلب الثالث: فهرس المحتويات.....
92	خاتمة:.....
93	قائمة المراجع المعتمدة:.....

مقدمة :

إن إدراك الدول المتقدمة لأهمية البحث العلمي و تعظيم دوره الذي يؤديه في التقدم و التنمية ،أولته الكثير من الاهتمام و قدمت له كل ما يحتاجه سواء ماديا أو معنويا ؛ذلك أنّ البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد و التطور ،و ممّا لا شك فيه أنّ دراسة منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية ركيزة أساسية لطلبة التدرج و ما بعد التدرج ، و لا يمكن الاستغناء عنها في أية مرحلة من مراحل البحث العلمي النظري أو التطبيقي.

كما أنّ أهمية البحث العلمي في الميدان القانوني شأنه في ذلك شأن العلوم النظرية و التطبيقية جميعا . و باعتبار أنّ المنهجية هي عمدة البحث العلمي فإنّ دراسة منهجية القانون من أهم الدراسات التي تُعنى بتلقينها للطلبة الباحثين في مجال العلوم القانونية كونها تنشئ لدى الطالب الأسلوب و الطريقة في التعامل مع مختلف الميادين التي يطرحها علم القانون ،فالكتابة القانونية تتميز بتقنياتها الخاصة التي تفرضها طبيعة القانون كعلم يتطلب التعامل معه و صياغته بدقة و حذر شديدين ، و هذا ينطبق على انجاز البحوث لنيل شهادة الماستر و الدكتوراه.

و تبعا لذلك فإنّ الطلبة الجامعيين في ميدان العلوم القانونية بحاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي ،دعما لبحوثهم العلمية ،حتّى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات الأساسية في البحث العلمي و بشروط التوثيق و الاقتباس ، و كيفية وضع مقومات البناء و التركيب ،و ذلك حتّى يتسنى لهم الوصول إلى نتائج و حلول و حقائق علمية بطرق موضوعية منظمة و دقيقة .

لا شك أنّ تدريس هذا المقياس ،جعلنا ندرك حاجة طلاب الماستر لمثل هذه المطبوعة ،حتّى تساعد في إعداد مذكرات تخرجهم .

تحتوي هذه المطبوعة الجامعية على مجموعة من المحاضرات حول منهجية إعداد البحوث العلمية ،و هي موجهة لطلاب سنة أولى ماستر تخصص :القانون العقاري .

و بناءً على ذلك اقتضت دراسة هذا المقياس التقسيم الآتي :

المحور الأول:مفاهيم عامة حول العلم و المنهج و علم المناهج .

المحور الثاني :ماهية البحث العلمي .

المحور الثالث:منهجية إعداد البحوث العلمية.

المحور الرابع:الجوانب الشكلية و التنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي.

و قبل البدء في تفصيل هذه المحاور على شكل محاضرات و جب تقديم بعض المراجع و المصادر التي يمكن الاستعانة بها في هذا المقياس.

مجموعة المصادر و المراجع:

- 1- إدريس فاضلي ،محاضرات في منهجية و فلسفة القانون ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر،2005 .
- 2- رشيد شميثم ،مناهج العلوم القانونية ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،القبة ،الجزائر ،2003 .
- 3- صلاح الدين شروخ ،منهجية البحث القانوني ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عناية ،الجزائر ،2003 .
- 4- عبد النور ناجي ،منهجية البحث القانوني (مع تطبيق مناهج و أدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية و السياسية)،مديرية النشر ،جامعة باجي مختار ،عناية ،الجزائر،2003 .
- 5- عمار عوابدي ،مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،ط 3 ،1999.
- 6- هشام حسان ،منهجية البحث العلمي ، مطبعة الفنون البيانية ،الجلفة ،الجزائر ،2007 .

المحور الأول: مفاهيم عامة حول العلم و المنهج و علم المناهج .

إنّ مسألة تحديد المفاهيم و المصطلحات الرئيسية المستعملة في الموضوع هي خطوة إجرائية تساعد القارئ منذ البداية على أن يعرف ماذا يقصد بهذا المفهوم أو ذلك ، و على هذا الأساس سنحاول تحديد المفاهيم الأولية للمصطلحات التالية : العلم ، المنهج ، علم المناهج .

المبحث الأول : مفهوم العلم

إنّ تحديد مفهوم العلم بدقة يستوجب تعريفه لغة و اصطلاحا ثم بيان خصائصه و تمييزه عما يشابهه .

المطلب الأول : تعريف العلم و خصائصه

الفرع الأول : التعريف اللغوي و الاصطلاحي للعلم

العلم لغة جمع علوم ، أدرك الشيء بحقيقته ، العلم : اليقين و المعرفة¹، و يقصد بكلمة علم في اللغة إدراك الشيء بحقيقته و هو اليقين و المعرفة .
أمّا اصطلاحا فعُرف عدة تعاريف من بينها :

« العلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة و التجريب و الدراسة و التي تقوم بفرض تحديد طبيعة و أصول ما تتم دراسته ... و العلم فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق و ترسيخ الحقائق و المبادئ و المناهج بواسطة التجارب و الفروض»².

كما عُرِف على أنّه : «ذلك الفرع من فروع الدراسة الذي يرتبط بالمعرفة المنظمة تنظيما دقيقا بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق و المبادئ و القواعد ثم الربط بينها ربطا محكما و ذلك بالأسلوب و المنهج العلمي توصلا للعديد من القوانين التي تحكمها»³.

فالملاحظ أنّ جل هذه التعريفات تدور حول حقيقة أنّ العلم هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق و المبادئ و القوانين و النظريات و المعلومات الثابتة و المنسقة و المصنفة لمعرفة و اكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة و يقينية .

¹-المنجد في اللغة و الإعلام ، 37 ، 1998 ، منشورات دار المشرق ، بيروت ، ص 527 .

²-أحمد بدر ، أصول البحث العلمي و مناهجه ، 1994 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص 18 ، 20 .

³-زين بدر فراج ، أصول البحث القانوني ، د ط ، 1993 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 14 .

و لمعرفة اصطلاح العلم أكثر وجب تحديد خصائصه و تمييزه عما يشابهه من مصطلحات كالمعرفة و الثقافة و الفن .

الفرع الثاني: خصائص العلم

يمتاز العلم بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي :

- 1- التراكمية: يقصد بها إضافة الجديد إلى القديم ، فالعلم يشبه البناء الذي يتكون من طوابق ، حيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة كلما أثبت خطأها .
- 2- التنظيم: فالعلم هو تنظيم لطريقة تفكيرنا ، ووجب على كل باحث في أي علم من العلوم بتنظيم و تصنيف المعطيات المتعددة لتسهيل التعامل معها لكي تفيده في بحثه .
- 3- الموضوعية: نثار هذه الخاصية في مجال العلوم الإنسانية بأكثر حدة ، و المراد بها الابتعاد عن الذاتية ، كما ينصرف مدلولها إلى القطعية مع الأحكام المسبقة و الأفكار الشائعة .
- 4- المنهجية: فهذه الأخيرة ترتبط بالجانب الشكلي و الإجرائي و الموضوعي ، فالنتائج التي يحققها العلم تأتي عن طريق مناهج علمية سواء لجمع المعلومات أو التحليل أو التفكير¹ .
- 5- الإمبريقية: مصطلح الإمبريقية يُعبر عن الخبرة و الخبرة مصدرها الحواس و بالتالي فإنّ المعرفة الإنسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس حتى تصبح بذلك قابلة للتحقق من صحتها . فالإمبريقية تدل على أنّ العلم يختص بدراسة العالم المحسوس فقط ؛ سواء في اختيار المشكلة و جمع الحقائق أو تصنيف البيانات و تحليلها .
- 6- السببية: ذلك أنّه في العلم لكل ظاهرة سبب يسعى الباحث لاكتشافه و لا يمكن رده إلى الصدفة أو إلى التفسير الخرافي الاعباطي .
- 7- اليقين و الدقة: و المراد باليقين هو اليقين النسبي ، أمّا الدقة فالعلم لا يقبل الأحكام الجزافية بل وجب أن تصاغ بشكل دقيق ، و أكثر ما يعبر عن الدقة هو الأرقام و الجداول البيانية والإحصائيات و النسب المئوية .

¹ -إحامية علي ، محاضرات في المنهجية ، السنة الأولى ، معهد الحقوق ، المركز الجامعي بالوادي ، 2008/2009 ، ص 9 ، 10 .

8- التجريد و الحتمية :يقصد بالتجريد أنّ النتائج المتوصل إليها لا تعني عناصر الظاهرة بحد ذاتهم و لكن قد تنطبق على كل عنصر يحمل نفس الموصفات .أمّا الحتمية فالمراد بها أنّ نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج .

المطلب الثاني: تمييز العلم عما يشابهه

توجد بعض المصطلحات التي تقترب من اصطلاح العلم و تكاد تختلط به مثل :المعرفة و الثقافة و الفن ،و لذلك وجب التمييز بينها و بين مصطلح العلم ؛و ذلك وفق الآتي :

الفرع الأول: التمييز بين العلم و المعرفة

يقصد بالمعرفة « مجموعة من المعاني و المعتقدات و الأحكام و المفاهيم و التصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر و الأشياء المحيطة به»¹.

فالمعرفة أشمل و أوسع من العلم حدودا و مدلولاً ،إلا أنّها أقل عمقا و دقة منه ،إذ تتضمن المعرفة من حيث شموليتها المعارف العلمية و غير العلمية التي استطاع الإنسان جمعها باعتباره كائنا يفكر بحواسه و عقله ،كقيامه بالتأمل و النظر في بعض عناصر بيئته كالتجوم مثلا ثم محاولة الإحاطة بها و فهم أسرارها² .و بالتالي فمنطلق التمييز بينهما يقوم على أساس المنهج و أساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف .

الفرع الثاني: التمييز بين العلم و الثقافة

تُعرف الثقافة على أنّها أنماط و عادات سلوكية و معارف و قيم و اتجاهات اجتماعية و معتقدات و أنماط تفكير و معاملات و معايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تنقلها الأجيال بواسطة التواصل الحضاري .فمن خلال هذا التعريف يتضح بأنّ الثقافة أوسع من العلم و العلم عنصر فيها و لكنّه الأكثر فعالية بين عناصرها.

¹-ليلي عبد الوهاب ،مناهج و طرق البحث الاجتماعي ،أصول و مقدمات ،المكتب الجامعي الحديث ،2000 ،ص

. 05

²-زين بدر فراج ،المرجع السابق ،ص 14 .

الفرع الثالث: التمييز بين الفن و العلم

يُعرف الفن على أنه المهارة الإنسانية و المقدرة على الابتكار و الإبداع و الخلق .و يمكن التمييز بين العلم و الفن من خلال النقاط التالية:

- 1- **من حيث التراكمية:**الفن لا يتراكم فهو يسير على خط أفقي ؛ذلك أنه يمكن أن نتذوق الشعر القديم و اللوحات الفنية السابقة أكثر من الأعمال المعاصرة ،فالجديد في الفن لا يلغي القديم بخلاف العلم الذي يمتاز بالتراكمية حيث يلغي الجديد منه القديم.
- 2- **من حيث الموضوع:**يتميز الفن بالذاتية إذ يهتم ببصمة الفنان بخلاف العلم الذي يمتاز بالموضوعية.
- 3- **من حيث الهدف :**طابع الفن تطبيقي ذلك أنه يهدف إلى تحقيق أعلى درجة من حسن التطبيق و إظهار المهارات الشخصية بينما طابع العلم نظري حيث يهدف إلى الاكتشاف و التفسير و التنبؤ و الضبط و التحكم.

المبحث الثاني: مفهوم المنهج و علم المناهج

سننطلق في هذا المطلب إلى تعريف مصطلح منهج أو مناهج في المطلب الأول و إلى تعريف مصطلح علم المناهج ثم بيان أسس اختيار المنهج .

وَأَكْلُضْ كَأِئْ لَأَهْكَ :تَعْذِي .لَشُضْ كَجْ لَمَهْذْ أَهْ لَمَهْذْ

وَأَكْفَظْ وِئْ لَأَهْكَ :وَأَكْفَظْ عِذِي .وَأَكْفَظْ هِي كَكَلَمَهْذْ

المنهج لغة مشتقة من كلمة منهج "METHODE" من فعل نهج و أصلها لاتيني يوناني و تعني البحث و النظر و المعرفة عند أفلاطون،و الكلمة بالعربية ترجمة لكلمة METHOD "بالانجليزية التي تعني طريقة أو نظام¹.و المنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله و ذكرها القرآن الكريم بصيغة منهاج في قوله عزوجل: «و لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَاجاً»² .

¹-ابراهيم ابراش ،البحث الاجتماعي ،قضاياها مناهجه إجراءاته ،منشورات كلية الحقوق ،مراكش،سلسلة الكتب ،العدد 10 ،1999 ،ص 44 .

²-سورة المائدة ،الآية 48 .

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمنهج

عرفه الدكتور عبد الرحمن بدوي بأنه: «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد التي تهيم على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»¹. و لا يمكن الإلمام بمعنى المنهج دون تمييزه من اصطلاح المنهجية في البحث العلمي، فإذا كان المنهج في التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون، فالمنهجية هي: «ذلك العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث و تحديد موضوعه و حتى الانتهاء منه، أو هي مجموعة الإرشادات و الوسائل و التقنيات التي تساعده في بحثه»². و عليه فالمنهج جزء من المنهجية التي هي أشمل منه.

المطلب الثاني: تعريف علم المناهج

علم المناهج هو العلم الذي يبحث في وسائل وصول العلم إلى الحقيقة، و عرفه عمار عوادي على أنه: «العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي و الطرق العلمية التي يكشفها و يستخدمها العلماء و الباحثون للوصول إلى الحقيقة، و ذلك بواسطة مجموعة من القواعد و القوانين العامة و التي تحكم و تنظم سير العقل و تحدد عملياته حتى تصل إلى نتائج معلومة»³.

و رغم اختلاف مناهج العلوم تبعا لاختلاف ميادينها فإنّ هذه المناهج كلها تشكل وحدة للعقل الإنساني، و يثير الباحثون و المتخصصون إشكالية الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية في مجال البحوث العلمية غير أنه و إن كان يجب التسليم بعدم إمكان الفصل بين المناهج إلا أنه لا يمكن تقسيمها من أجل دراستها فقط، كما أنّ هذه المناهج تختلف باختلاف الظواهر المدروسة، و ما يصلح منها لدراسة ظاهرة قد لا يصلح لدراسة غيرها من الظواهر لاختلافها من حيث موضوعها و خصائصها، إلا أنّ ذلك لا ينفي إمكانية دراسة ظاهرة واحدة بأكثر من منهج مع ضرورة تكييف ذلك مع غايات البحث الخاصة و القدرات الخاصة بالباحث .

¹- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط 3، 1977، و كالة المطبوعات، الكويت ص 05 .

²- عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، ط 2، 2004، دار النمير، سوريا، ص 10 .

³- عمار عوادي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 147 .

المطلب الثالث: أسس اختيار منهج البحث

إنّ مسألة تحديد المنهج المتبع في الدراسة يتطلب بعض الأسس نوجزها فيما يلي¹ :

- 1- القدرة على الإفادة من المنهج المختار بحيث يمكن حل مشكلة البحث بدقة بإتباع ذلك المنهج ،و عليه لا يمكن اعتبار المنهج هدف في حد ذاته و إنّما هو مجرد وسيلة لتحقيق الهدف أو الغرض .
- 2- تخطيط الباحث المسبق للخطوات التي سيقوم بها للتقدم نحو حل مشكلة بحثه ،على الرغم من أنّ الباحث قد يجري تغييرات أو إضافات في طريقة البحث التي يتبعها نتيجة لاكتشافه المزيد من الأدلة مع تقدمه في الدراسة.
- 3- أنّ اختيار الباحث لمنهج معين يجب أن يكون كامل الوضوح في ذهنه و أن يكون هذا المنهج محددًا في تفاصيله بحيث يكون الباحث مستعدًا لشرح هذه الخطة لأي شخص آخر في سهولة و يسر .
- 4- ضرورة استخدام المبادئ العلمية المبنية على الموضوعية و الإدراك السليم لا البداهة و التخمين أو التجربة العابرة ،و المنهج العلمي لا يصلح للعلوم الطبيعية فحسب بل يصلح كذلك للعلوم الاجتماعية و الإنسانية عموما و العلوم القانونية خصوصا إذا استطعنا استبعاد العوامل الذاتية و التركيز على الظواهر و العوامل الموضوعية .

¹-أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص :245 .

المحور الثاني: ماهية البحث العلمي

إنّ دراسة موضوع البحث العلمي يتطلب منا بيان مفهومه في المبحث الأول و بيان أدواته في المبحث الثاني .

المبحث الأول : مفهوم البحث العلمي

لتحديد مفهوم البحث العلمي يتعين علينا التطرق إلى النقاط التالية :

تعريف البحث العلمي و خصائصه في المطلب الأول ،أهمية البحث العلمي في المطلب الثاني ،و إلى أنواع البحث العلمي في المطلب الثالث .

المطلب الأول :تعريف البحث العلمي و خصائصه

البحث لغة :الطلب و التفتيش ،و البحث جمع أبحاث و بحوث بمعنى التمحيص و التفتيش في موضوع ما و في المسائل المتعلقة به ،و منه البحث العلمي¹ .

أمّا اصطلاحاً : هناك عدة تعريفات نذكر منها ؛

البحث استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق و قواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً .كما عرّف على أنّه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة و ذلك عن طريق التقصي الشامل و الدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها و التي تتصل بهذه المشكلة المحددة² .

و هناك من عرفه بأنّه الطريق أو الأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة ،و في أي ميدان من ميادين العلوم النظرية و العملية³ .

الملاحظ على هذه التعريفات أنّها تدور كلها حول أنّ البحث وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق الذي يقوم به الباحث لغرض اكتشاف معلومات أو علاقات

¹-لويس معلوف ،المنجد في اللغة و الإعلام ،منشورات دار المشرق ط 37 ،1998 ،لبنان ،ص 27

²-أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص 20 .

³-محمد الشريف ،مناهج البحث العلمي ،دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية ،مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر، د ط، د ن، ص 15 .

جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع خطوات المنهج العلمي و اختيار الطريقة و الأدوات اللازمة للبحث و جمع البيانات .

كما يمكن استخلاص بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي من تعريفاته السابقة نوجزها فيما يلي :

- ✓ ضرورة وجود مشكلة تستدعي البحث عن حل لها ؛
- ✓ ضرورة توفر الأدلة التي تحتوي على الحقائق و التحليل الدقيق لها و تصنيفها؛
- ✓ ضرورة استخدام العقل و المنطق لترتيب الدليل في حجج و إثباتات
- ✓ الموضوعية و عد التعصب للرأي و قبول النتائج التي تنتج عن الأدلة ؛
- ✓ الحل المحدد و هو الإجابة النهائية عن المشكلة و تكون في شكل تعميم.

الفرع الثاني :خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص الواجب توفرها ،و ذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث ،و انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج جملة من الخصائص و السمات نوجزها فيما يلي :

- 1- **البحث العلمي عملية منظمة و مضبوطة:**أي أنّ البحث العلمي نشاط عقلي منظم و مضبوط و دقيق و مخطط ،حيث أنّ المشكلات و الفروض و الملاحظات و التجارب و النظريات و القوانين قد تحققت و اكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة و مهياًة جدا لذلك ،و ليست وليدة الصدفة أو الأعمال الارتجالية ،و تحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه¹.
- 2- **البحث العلمي عملية حركية تجديدية :**أي أنّ البحث العلمي موجه لتعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية فهو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم ،حتّى و إن لم يأت بالجديد يكفي أن يجمع المعارف السابقة و يفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا².

¹-علي دحامية ،المرجع السابق ،ص 15 .

²-رشيد شمشيم ،مناهج العلوم القانونية ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر ،ص 40 .

3- **البحث العلمي عام و معمّم** :ذلك أنّ المعلومات و المعارف لا تكتسب الطبيعة و الصفة العلمية إلا إذا كانت بحوث معممة و في متناول أي شخص مثل الاكتشافات الطبية.

4- **البحث العلمي بحث تفسيري**:ذلك أنّه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر و الأمور و الأشياء بواسطة مجموعات من المفاهيم المرتبطة تسمى النظريات .

إضافة إلى هذه الخصائص يمتاز البحث العلمي بصفات أخرى منها:

- ✓ **الأصالة** :وجب ضرورة توفر الأصالة في الموضوع و العبارات ثم أصالة المراجع و المصادر و هي مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ليسانس ماستر دكتوراه).
- ✓ **الموضوعية** :يشترط الابتعاد عن الذاتية و ضرورة قبول النتائج المتوصل إليها منطقيا و إن كانت مخالفة لآرائه و توجيهاته .
- ✓ **المنهجية** :ضرورة إعداد البحث العلمي وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث.

المطلب الثاني:أهمية البحث العلمي

تكمن أهمية البحث العلمي عموما و البحث القانوني خصوصا في عدة وجوه أهمها:

- ✓ يولد لدى الباحث الشعور بالحماس و الرغبة الملحة في المعرفة و الاكتشاف ،كما يساعد على التوصل للحقائق التي تستند على أدلة واضحة.
- ✓ يفتح للباحث آفاقا معرفية جديدة تساهم في تحسين مهاراته الفكرية و الثقافية و الاجتماعية ،كما يتيح له فرصة الحصول على الدرجات العلمية.
- ✓ الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني و من ثمّ تطوير الواقع الاجتماعي.
- ✓ التّعود على استخدام الوثائق و الكتب و مصادر المعلومات و الربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي

إنّ البحث العلمي يختلف باختلاف طبيعة العلم الذي يدرسه ، وكذا المشكلة التي يتناولها ، فانجاز البحوث في العلوم الطبيعية يختلف عن العلوم الإنسانية و منها العلوم القانونية ،لذل قسمّ الفقه البحوث العلمية لعدة تقسيمات وفق عدة معايير .

فقد تصنف حسب طبيعتها و دوافع البحث إلى بحوث أساسية (نظرية) و بحوث تطبيقية ، و قد تصنف حسب طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية ،قانونية ، تاريخية ..،و يمكن تصنيفها على أساس النشاط إلى بحوث تقنية استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية أو كاملة أو استطلاعية أو بحوث وصفية أو بحوث تجريبية ،كما أن هناك من يصنفها من حيث مناهجها إلى بحوث وثائقية و بحوث ميدانية و أخرى تجريبية ،و من حيث تنفيذها إلى بحوث أكاديمية و غير أكاديمية¹.
و سنتعرض في هذا المطلب إلى أهم التقسيمات وفق الآتي :

الفرع الأول: تقسيم البحوث على أساس الطبيعة و دوافع أو غرض البحث

ينقسم البحث على هذا الأساس إلى بحوث أساسية (نظرية)،و بحوث تطبيقية .
أ-البحوث الأساسية (النظرية):هي البحوث التي تكشف عن الحقائق و المبادئ و النظريات و القوانين العلمية الجديدة التي يمكن أن تساهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.
ب-البحوث التطبيقية:هي البحوث التي تعالج مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية بعد تحديد المشكلات و التأكد من صحة و دقة مسبباتها و محاولة علاجها وصولاً إلى نتائج و توصيات تساهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات.مثل أبحاث التسويق التي تجريها الشركات ،و أبحاث منظمة الصحة العالمية ...الخ.
و هذا ما يظهر العلاقة التكاملية بين البحوث النظرية و التطبيقية ،فهذه الأخيرة غالباً ما تعتمد على البحوث النظرية في بناء فرضياتها ،كما أنّ البحوث النظرية هي الأخرى تستفيد و بشكل مباشر من النتائج التي تتوصل إليها الدراسات و البحوث التطبيقية.

الفرع الثاني: تقسيم البحوث على أساس النشاط

ينقسم البحث العلمي على أساس النشاط إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي :

¹-عامر قنديل،البحث العلمي و استخدام المصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية ،دار البازوري العلمية ،الأردن ،دط، 2008، ص57، 61 .

أ- **البحث التنقيبي الاستكشافي**: ويتضمن هذا النوع من البحوث التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة¹. مثال ذلك الطبيب الذي يبحث عن فعالية دواء معين .

ب- **البحث التفسيري النقدي**: ويعتمد هذا البحث على مناقشة و تفسير الأفكار و نقدها و التوصل إلى نتيجة تكون غالبا الرأي الراجح بين الآراء المتضاربة ،فلا تهدف هذه البحوث إلى الاكتشاف و إنما يهدف إلى النقد و التفسير .

ج- **البحث الكامل**: و هو البحث الذي يهدف إلى حل المشاكل حلا كاملا و شاملا و يستهدف وضع قوانين و تعليمات بعد التنقيب الدقيق و الشامل لجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع ثم القيام بتفسير و تحليل الأدلة و الحجج التي يتم التوصل إليها ،فهذا البحث يجمع بين النوعين السابقين من البحوث (التنقيبي و التفسيري النقدي)، كما أنه يستخدم أسلوب التعمق و الشمولية و التعميم .

د- **البحث العلمي الاستطلاعي**: و هو ذلك البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط ،و يتم استعمال هذا البحث عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة ضئيلة ،و عادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة² .

هـ- **البحث الوصفي الشخصي**: و هو البحث الذي يستهدف تحديد سمات و صفات و خصائص و مقومات ظاهرة معينة تحديدا كمييا و كيفيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد و مقارنتها بباقي الظواهر و الأشياء³ .

و- **البحث التجريبي**: و هو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة و التجارب لإثبات صحة الفرضيات ،و ذلك باستخدام قوانين علمية عامة⁴. و يستعمل هذا النوع من البحوث في مجال العلوم الطبيعية و التقنية .

الفرع الثالث: تقسيم البحوث على أساس الاستعمال

¹ -أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص 23 .

² -جديير مانيو ،منهجية البحث ،تنسيق ،محمد عبد النبي السيد غانم ،د د ن ، د ط ،د ت ن ، د ب ن ،ص 26 ، 27 .

³ -رشيد شميشم ،المرجع السابق ،ص 44 .

⁴ -أحميدوش مدني ،الوجيز في منهجية البحث القانوني ،د د ن ،ط 3 ،2015 ،د ب ن ،ص 32 .

ينقسم البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى ما يلي¹:

أ-المقال (البحث القصير): وهو البحث الذي يقوم به الباحث في طور الليسانس و الماستر بناء على طلب أساتذته في مختلف المقاييس ،و الهدف منه تدريب الطالب على تنظيم أفكاره و عرضها بصورة سليمة و على استخدام المكتبة و مراجعها و مصادرها،و صفحات هذا البحث لا تتجاوز العشرة.

ب-مذكرة التخرج (مشروع البحث):و يعتبر هذا النوع من البحوث بحثا تمهيديا أو تجريبيا للطلاب يطلع من خلال انجازه على طرق و مناهج البحث و الأسلوب العلمي في الكتابة ،و لا يُرجى من هذا البحث أن يأتي الطالب بشيء جديد ،فالغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث و تحديد الإشكالية و اختيار الأدوات المناسبة للبحث بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب و التفكير المنطقي السليم.

ج-الرسالة أو المذكرة:و هو بحث للحصول على شهادة الماستر ،و يعتبر الخطوة الثانية في البحوث الجامعية في إطار الإصلاح الجديد ،و هي أكبر درجة و حجما من المذكرة و أكثر عمقا من حيث البحث ،و تكون تحت إشراف أحد الأساتذة ليتمكن ذلك من التحضير للدكتوراه ،و تناقش أمام لجنة من الأساتذة ،و تهدف إلى حصول الطالب على تجارب في البحث.

د-الأطروحة :هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة ،يهدف للحصول على درجة الدكتوراه ،و يهدف إلى ابتكار جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث ،و يفوق عدد صفحاتها مائتي (200) صفحة ،تناقش أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في موضوع البحث و بصفة علنية.

و تختلف الأطروحة عن الرسالة في أنّ الجديد الذي تضيفه للمعرفة و العلم يجب أن يكون أوضح و أقوى و أعمق و أدق و أن يكون على مستوى أعلى و قد يمتد الزمن بالبحث لسنوات ،و تعتمد على مراجع أوسع و تحتاج إلى براعة في التحليل و تنظيم المادة العلمية. و هذه هي أهم تقسيمات للبحوث بصفة نسبية و مرنة ،و يمكن القول أن جل أنواع البحوث العلمية تتكامل للاضطلاع بأبحاث علمية كاملة و شاملة و قوية.

¹-عمار عباس الحسيني ،منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث و الرسائل الجامعية ،منشورات الحلبي الحقوقية ،ط 1 ،2012، لبنان ،ص 17 .

المبحث الثاني: أدوات البحث العلمي

تتطلب عملية البحث العلمي في مختلف المجالات مجموعة من الأدوات يجب احترامها و إتباعها حتى يتمكن الباحث من إعداده و إنجازهِ بصورة سليمة و ناجحة و فعالة .

يقصد بأدوات البحث العلمي مجموعة الوسائل و الطرق و الأساليب و الإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات و البيانات اللازمة لإتمام و إنجاز بحث حول مشكلة معينة . و مما لا شك فيه أنّ طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تحدد حجم و نوعية و طبيعة أدوات البحث اللازمة لإنجاز البحث ، كما أنّ براعة الباحث يلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي .

مع الإشارة إلى أنّه ليس هناك تصنيف موحد لأدوات البحث ، و يمكن فيما يلي أن نورد بعض الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات كالآتي :

المطلب الأول: العينة

هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة و إجراء الدراسة عليها و من ثمّ استخدام تلك النتائج و تعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي ، أي ذلك الجزء من مجتمع البحث و الذي سيرتكز حوله البحث .

و لتكوين العينات لابد للباحث من أن يحدد المجتمع الأصلي بدقة ، و أن يعدّ قائمة كاملة و دقيقة بمفردات هذا المجتمع الأصلي، ثمّ يأخذ مفردات مماثلة من القائمة و في الأخير و جب أن يحصل على عينة كبيرة نسبيا أي بدرجة تكفي لتمثيل خصائص المجتمع الأصلي¹ .

و يشترط أن تتوفر في العينة الشروط التالية :

- 1- يجب أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسة؛
- 2- أن تكون العينة كبيرة بحيث تقي بالغرض من الدراسة؛
- 3- أن تحدد طريقة اختيار العينة مسبقا .

المطلب الثاني: الملاحظة

¹- أحمد بدر ، المرجع السابق ، ص 324 .

هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات و المعلومات ،و هي توجيه الحواس و الانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر بغية الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر،و تبرز أهمية هذه الأداة في الدراسات الاجتماعية و النفسية و جميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني و مواقف الحياة الواقعية¹. و الملاحظة متعددة الأقسام منها المباشرة و غير المباشرة و الملاحظة البسيطة و الملاحظة المنتظمة.

المطلب الثالث: المقابلة

هي أداة من أدوات جمع المعلومات ،عبارة عن حوار و تفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث و مبحثين في وقت واحد ،لكن ليس بالضرورة في مكان واحد². يقوم في الباحث بطرح التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من قبل المبحث ؛و ذلك من خلال حوار لفظي أو على شكل استبيان لفظي ،و قد يكون بين شخصين أو أكثر إما وجها لوجه أو من خلال وسائل الإعلام المرئية و البث المباشر عبر استخدام الأقمار الصناعية . و تستخدم المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات من طرف الباحثين و السياسيين و قضاة التحقيق و رؤساء المنظمات الإدارية و الباحثين في مجال العلوم القانونية ،فمقابلة رجال التشريع و القضاء تساهم في معرفة المشكلات العلمية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل ،لأنّ تنفيذ القاعدة القانونية و تحويلها من الإطار النظري إلى الواقع الاجتماعي يتطلب الوقوف على آراء الفقهاء و القضاة و المحامين .

المطلب الرابع: الاستبيان(الاستقصاء)

يقصد بالاستبيان مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد التقليدي أو عن طريق الهاتف و إما باليد مباشرة ،تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها و بواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع و التأكد من معلومات متعارف عليها لكنّها غير مدعومة بحقائق .

¹-جيدير مانيو،المرجع السابق،ص 28 .

²-عمار بوحوش ،محمد محمود،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ،ديوان المطبوعات الجامعية،ط 1995، الجزائر،ص 65، 66 .

و أحسن طريقة للاستبيان هي أن يحمله بنفسه إلى الأشخاص و يسجل بنفسه الأجوبة و الملاحظات التي تثري البحث¹؛ ذلك أنّ المجيب يتوسع في بعض الأحيان في إجابته و يفيد الباحث أكثر مما كان يتوقع منه ، و الشيء الذي يحصل في معظم الأحيان أنّ الباحث لا ينتبه إلى بعض الجوانب في الموضوع عند وضع الاستبيان و المجيبون هم من يلفتون انتباهه إلى تلك الثغرات فيتداركها في الحال .

و يستخدم الاستبيان في العلوم القانونية و ينظم على شكل أسئلة متنوعة متعلقة بالبحث القانوني ، بهدف تحديد الواقع القانوني و هو في حالة حركة اجتماعية ، لأنّ معرفة الوقائع و المتغيرات الاجتماعية تسهل عملية تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة ، بعد ملء الاستمارة من قبل عينة البحث يجري تحليلها و استخلاص النتائج و الاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة .

و ينبغي الإشارة إلى أنّ هناك إلى جانب هذه الأدوات العديد من الأدوات الأخرى التي ينبغي أن يختار الباحث من بينها الملائمة لمشكلة البحث المختارة من بينها :تحليل المحتوى ،الأساليب الاسقاطية ،أساليب القياس ،الوسائل الإحصائية...

¹ -المرجع نفسه،ص 56، 57،

المحور الثالث: منهجية إعداد البحوث العلمية

إنّ عملية إعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى، يخضع إلى طرق و إجراءات و أساليب علمية و عملية منطقية صارمة و دقيقة يجب احترامها و التقيد بها و إتباعها بدقه و عناية حتّى يتمكن الباحث من إعداد بصمته و إنجازه بصورة سليمة و ناجحة و فعالة .

و ممّا لا شك فيه أنّ هذه الطرق و الإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومها الواسع ،كما تجب الإشارة إلى أنّ اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية و الموضوعية مثل مذكرات التخرج في طور الليسانس ،رسائل الماستر ،و أطاريح الدكتوراه و غيرها .

تتدرج عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة و متتابعة متكاملة و متناسقة في تكوين و بناء البحث العلمي و إنجازه مع الإشارة إلى أنّ خطوات إعداد البحث العلمي تعتبر حجر الأساس في أي بناء علمي ؛لك أنّ التقيد بهذه المراحل بطريقة منظمة تعطي للنتيجة المقدمة المصدقية و الثبات و الصحة .

تشمل مراحل إعداد البحث العلمي ما يلي :

- ✓ مرحلة تحديد المشكلة و اختيار الموضوع؛
- ✓ مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية و جمعها)؛
- ✓ مرحلة القراءة و التفكير ؛
- ✓ مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع؛
- ✓ مرحلة جمع و تخزين المعلومات (مرحلة التدوين و التخزين)؛

مرحلة الكتابة أو التحرير؛ سنعالج هذه المراحل بشيء من التفصيل في المباحث

التالية:

المبحث الأول:مرحلة تحديد المشكلة و اختيار الموضوع

إنّ البحث العلمي يتمحور حول دراسة موضوع معين و محاولة الإجابة عن إشكالية محددة ،إذ يقوم الطالب أو الباحث بإنجازها للتوسع بالبحث في موضوع علمي مستفيدا من مكتسباته و معارفه في مجال تخصصه العلمي ،مع الإشارة إلى أنّ الطالب في مستوى الماستر لا يرتجى منه التأسيس لموضوع جديد أو معالجة و تقديم طرح جديد ،بل هو فرصة للتعود على الالتزام بالصرامة العلمية و الخطوات المنهجية.

و لعل مرحلة اختيار موضوع البحث ،تعد أكبر مشكلة تواجه الباحث ،كما أنّها هي أهم خطوة ،ذلك أنّها تساهم في جودة البحث.فالتوفيق في اختيار موضوع البحث هو نصف العمل و الفشل فيه يعني ضياع جهود مبدولة.

و للتفصيل أكثر في هذه المرحلة وحب مناقشة النقاط التالية :المقصود بمشكلة البحث و تحديدها ،طرق اختيار موضوع البحث ،معايير و ضوابط اختيار الموضوع ؛و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:المقصود بمشكلة البحث و كيفية تحديدها

يقصد بمشكلة البحث التصور القبلي للموضوع و كيفية حله بتقديم تفسيرات و إجابات ،و هناك من يعرفها انشغال فكري اجتماعي تتعلق باختيار فرضية أو مدى وجاهة مقارنة أو إطار عمل تحليلي ،أو عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير¹.

تنشأ مشكلة البحث نتيجة الملاحظة المباشرة للمحيط الخارجي أين تدفع الملاحظة إلى طرح تساؤلات حول أسباب حدوث الظاهرة أو الأزمة أو الخلاف،كما قد تنشأ نتيجة الاهتمامات الشخصية

¹-حسام سلمان ،محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة ،مطبوعة بيداغوجية علمية ،السنة الثانية ماستر ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3،2020/2021، ص 33 .

أو القانونية بموضوعات معينة ،كما أنّ الباحث القانوني قد يكتشف موضوعات حساسة و مشكلات مثيرة تحتاج إلى دراسة و تفسير و تحليل ؛و ذلك نتيجة لكثرة مطالعته الكتب القانونية و المجالات العلمية و الرسائل و الأطاريح و مختلف المناقشات في الندوات و الملتقيات العلمية.

إنّ تحديد مشكلة البحث يتطلب من الباحث أن يسأل نفسه عدة أسئلة تتعلق بموضوع البحث قبل أن يشرع في القيام به ،و تتلخص هذه الأسئلة في¹:

- 1- هل تستحوذ المشكلة على اهتمام الباحث و رغبته؟
- 2- هل هي جديدة؟
- 3- هل ستضيف هذه الدراسة إلى المعرفة شيئاً؟
- 4- هل يستطيع الباحث القيام بالدراسة المقترحة؟
- 5- هل المشكلة نفسها صالحة للبحث و الدراسة؟
- 6- هل سبق لباحث آخر أن قام بهذا البحث؟

و عند التحقق من هذه الأسئلة في ذهن الباحث و التأكد من توافر جميع الأدلة و البراهين على سلامة الموضوع و أهميته و استعداده للكتابة فيه ،يمكن أن يفتح أستاذه المشرف عليه ،الذي يوجهه إلى الطريق الصحيح و يزوده بالمعلومات الأساسية التي يحتاجها و يرشده إلى المقالات و الكتب التي توجد فيها تلك المعلومات الهامة عن البحث².

يشترط في تحديد مشكلة البحث ما يلي³:

- 1- أن تكون ذات دلالة و أصالة ؛
- 2- أن يمكن للباحث القيام بدراستها ؛
- 3- أن يقيّم الباحث مشكلة البحث المقترحة على ضوء قدراته و توفر المعلومات

و المتطلبات المادية للمشروع و الوقت المتاح؛

¹-أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص 90.

²-عمار بوحوش ،محمد محمود الذنبيات ،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ،ط 9 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 32 .

³-أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص 47، 53 .

4- أن يدرس الصعوبات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الدينية و الزمنية التي تعيق إجراءات البحث .

كما أنّ هناك مجموعة من القواعد التي يجب على الباحث اتباعها عند تحديده لمشكلة البحث نذكر منها¹:

- 1- ثقة الباحث من الموضوع المختار بحيث لا يكون غامضا أو عاما لدرجة كبيرة؛
- 2- ضرورة تمكين الباحث من جعل مشكلة البحث أكثر وضوحاً، و لذلك يستحسن أن يصوغها في شكل سؤال ؛
- 3- ضرورة وضع حدود لمشكلة البحث؛
- 4- عرض المصطلحات الخاصة الواجب استخدامها في الدراسة ، لتجنب سوء الفهم لبعض المصطلحات.

و على هذا الأساس فإنّ تحديد المشكلة من شأنه أن يوفر على الباحث الكثير من الجهد و الوقت ، كما أنّ هذه الضوابط التي التزم بها الباحث و يجب أن تكون واضحة في البحث العلمي المقدم سواء كان رسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه.

المطلب الثاني: طرق اختيار موضوع البحث

إنّ اختيار موضوع البحث تكاد تتحصر في طريقتين: إمّا أن يختاره الباحث بنفسه أو أن يقترحه عليه المشرف.

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث من طرف الباحث

الأصل أنّ اختيار موضوع البحث يكون من اختصاص الباحث ، و هذه هي الطريقة المثلى باعتبار أنّ الباحث هو المتخصص في موضوعه و المعاش لفكرته ، و صاحب الميل و الرغبة للخوض فيه ؛ ذلك أنّه يجب على الباحث أن يشعر اتجاه موضوع بحثه بانفعال خاص ؛ نوع من الاهتمام الزائد حتّى يكون ذلك دافعا له في الاستمرار و لو واجهته صعوبات أثناء إعداد البحث ، كما

¹- طلعت همام ،سين و جيم عن مناهج البحث العلمي ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1984 ، ص 47، 53 .

يتوصل الباحث بهذا الانفعال إلى القراءة النقدية و التفكير العميق و الإصرار العلمي لمعرفة حقيقة الأشياء، و هو شرط لاختيار أي موضوع للبحث¹.

يعدُّ اختيار الموضوع من طرف الباحث من أسهل الطرق؛ ذلك أنّ الباحث حر في اختيار أي موضوع قانوني يتناسب و ميوله و اختصاصه، و غالبا ما يتم الاختيار استنادا إلى الثقافة القانونية للباحث و كثرة مطالعته حيث تتوفر لديه الخلفية العلمية عن موضوعه، فاختيار الباحث لموضوعه من شأنه أن يزيد من فرصة توفيقه و نجاحه؛ إذ سيهتم به اهتماما شخصيا، و يشعر بأنّه يعمل و يبحث في شيء خاص.

إلا أنّه يعاب على هذه الطريقة أنّ الموضوع المختار من طرف الباحث قد يكون أوسع ممّا يجب، و هذا ما يضطر الباحث إلى تغييره، مما يضيع على الباحث فرصة تكوين نظرية أو آراء جديدة، و لن يشعر الباحث بذلك إلا بعد استغراق وقت طويل في إعداد بحثه².

لذلك يشترط في الباحث أثناء اختياره لموضوع بحث معين أن يراعي ما يلي:

- 1- احترام التخصص العلمي فلا يمكن لباحث ماستر مثلا تخصص القانون العقاري أن يختار بحثا أو موضوعا يتعلق بتخصص الأحوال الشخصية أو الملكية الفكرية.
- 2- الابتعاد عن المواضيع الواسعة جدا و المواضيع الضيقة جدا.
- 3- الابتعاد عن المواضيع ذات المقارنة الواسعة، و في حال اختيار دراسة مقارنة و جب أن تكون في نطاق ضيق.
- 4- أن يكون الموضوع المختار من طرف الباحث ذو قيمة علمية.
- 5- أن يختار الباحث موضوعا يتوافق مع طاقته الفكرية و العلمية و المادية و كذلك الوقت المخصص لإنجاز هذه الدراسة.
- 6- أن يختار أستاذا مشرفا متخصصا في الموضوع ليرشده و يوجهه إلى الطريق الصحيح و يزوده بالمعلومات التي يحتاجها .

¹-يوسف شباط، المرجع السابق، ص 60 .

²-عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 12 .

الفرع الثاني: اختيار الموضوع من طرف المشرف

قد لا يتمكن الباحث من اختيار موضوع البحث نتيجة انتهاء المدة الزمنية المحددة لتقديم المواضيع للإدارة أو عدم قدرتهم على الاختيار¹. فهنا يعرض الأستاذ المشرف على الباحث موضوعا يراه جديرا بالبحث كون الأستاذ أكثر خبرة و دراية من الباحث أو الطالب.

يعاب على هذه الطريقة أنّ في اختيار الموضوع من طرف المشرف قد يشكل خطرا على الباحث نفسه، الذي قد يتعثر في مشواره البحثي، كون الموضوع المختار من طرف المشرف معقدا أو صعبا بالنسبة لقدرات الباحث و إمكانياته العلمية أو أنّه لا يتفق مع ميوله و رغبته النفسية².

لعل أفضل طريقة لاختيار موضوع البحث أن يكون باتفاق بين طرفي البحث (المشرف و الطالب)، بحيث يعرض الباحث موضوعه المختار على المشرف فيوافق عليه أو يدخل عليه بعض التعديلات أو الحالة العكسية، حيث يعرض المشرف موضوعا معيناً على الباحث فيوافق هذا الأخير على هذا الموضوع بمطلق حريته.

الجدير بالذكر أنّه مهما كانت طريقة اختيار الموضوع - سواء من المشرف أو الباحث- فإنّ عملية تسجيل البحث خطوة شكلية إجرائية جوهرية و ضرورية قصد التمكن من ضبط عدد المسجلين و المناقشين، و من أجل الحصول على موافقة اللجان العلمية ثمّ المصادقة على ذلك من طرف المجلس العلمي للكلية، ثمّ ترسل المحاضر المعتمدة لهذه المواضيع إلى نيابة رئاسة الجامعة المكلفة لما بعد التدرج و البحث العلمي.

المطلب الثالث: معايير اختيار موضوع البحث

إنّ مسألة اختيار موضوع البحث تتطلب مجموعة من المعايير و الضوابط منها ما يتعلق بالباحث في حد ذاته و منها ما يتعلق بموضوع البحث، و هذا ما سنعالجه في الفرعين التاليين:

¹- عبد الوهاب أبو سلمان، كتابة البحث العلمي و مصادر الدراسات الإسلامية، ط 1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1980، ص 40 .

²- يوسف شباط، المرجع السابق، ص 61.

الفرع الأول: المعايير و الضوابط الذاتية في اختيار الموضوع

إنّ عملية اختيار موضوع البحث العلمي تتطلب جملة من الضوابط و المعايير الذاتية المتعلقة بنفسية الباحث و مدى استعداداته و مقدرته العلمية، و نوعية تخصصه العلمي، و طبيعة موقفه و مركزه الوظيفي و المهني و كذا ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية .

أولا/الاستعداد و الرغبة النفسية

إنّ الرغبة النفسية هي أول ما شدّ الباحث نحو موضوع معين للدراسة و التعمق و التخصص فيه، مما يخلق نوعا من الانسداد النفسي و الوجداني بينه و بين موضوع البحث، ممّا قد يذلل الصعاب التي قد تواجهه الباحث و الإرهاق الجسماني تُحوّله الرغبة إلى مجرد متعة و هواية، و تعتبر شرط ضروري يتوقف عليها نجاح البحث؛ أي تحقيق الارتباط النفسي و العاطفي بين الباحث و بحثه¹.

و يتعين أن تكون رغبة الطالب حقيقية و صادقة، و ليست ميل عاطفي يعصف به القلق أو عدم النضوج النفسي؛ ذلك أنّ البحث العلمي بصفة عامة و القانوني بصفة خاصة عملية شاقة تستلزم الاجتهاد و المثابرة، و يتطلب أخذ الأمر بجدية تامة يترتب عنها تحمل كل الآثار كالمخاض المادية، و العزوف عن النشاط الأسري و الاجتماعي، و الإجهاد العقلي و النفسي و العصبي²، هذا ما يولد لدى الباحث روح القبول النفسي التلقائي لكافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا جيدا.

إنّ تحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسة البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين و البحث العلمي، و يجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة و المدروسة بدقة، و يترك بعد ذلك للرغبة النفسية للباحث الاختيار أو تبني الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي³.

ثانيا/الاستعدادات و القدرات الذاتية و العلمية للباحث و ظروفه الشخصية :

¹ - عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج و أدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية و السياسية، مديرية النشر، عنابة، 2003، ص

² - عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 11 .

³ - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 39 .

إنّ ملائمة و تناسب استعدادات و قدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار لعملية البحث العلمي عموماً و القانوني خصوصاً، تتضمن الانطلاقة المنطقية و الموضوعية لنجاح عملية إعداد البحث العلمي و من أهم مظاهر الاستعدادات و القدرات الذاتية و العلمية للباحث ما يلي :

1- القدرات العقلية و العلمية :

و تعني إدراك الأسباب و استنباط النتائج دون الرجوع إلى ما تضمنته المراجع ،و يُكتسب ذلك بسعة الإطلاع و كثرة القراءة و التفكير و التأمل في شتى المراجع و المصادر المتصلة بالموضوع ،و معنى ذلك أنّ طالب الماستر لا يجوز له أن يختار موضوعاً في مستوى طالب الدكتوراه حيث أنّ ذلك يحتاج إلى قدرات بحثية تفوق قدرات طالب الماستر¹.

2- القدرات الأخلاقية

يجب على الباحث أن يتسم بمجموعة صفات خلقية كالمثابرة و العزم و الإصرار و الصبر و القدرة على التحمل²، التواضع و عد التهجم على الآخرين³، كما يشترط في الباحث الموضوعية التامة بحيث يكون الباحث قادراً على الابتعاد عن الذاتية و التحيز و المبالغة و المصالح و الأهواء الشخصية قصد الوصول إلى الحقيقة . كما أنّ من أهم الشروط الواجب توفرها في الباحث هي الأمانة العلمية ؛أي أن يسند الفكرة المقتبسة إلى صاحبها ؛و ذلك من خلال ما يعرف بالتوثيق أو التهميش . فكل ما سبق يساهم في إنجاز بحث ممنهج جيد .

3- القدرات المالية:

يشترط في الباحث أن يراعي قدراته المالية أثناء اختياره لموضوع معين ؛ذلك أنّ بعض المواضيع تتطلب قدرة مالية جوهرية و معتبرة لإعداد البحث العلمي ،مثل إجراء التجارب أو دراسات ميدانية ،كثرة الأسفار و التنقل بين البلدان من أجل اقتناء المصادر و المراجع⁴.و تبعاً لذلك يجب على كل باحث أن يختار موضوعه في ضوء ظروفه و مقدراته المالية حتّى لا يتعرض لمخاطر إنجاز البحث.

¹-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 11 .

²-مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 34 .

³-أحمد عبد الكريم سلامة ،الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية ،ط 1 ،د ن ،د ب ن، 1997، ص 56 .

⁴-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 42 .

4- القدرات اللغوية :

يقصد بها أن القدرة اللغوية تتحكم في اختيار الموضوع ذلك أن هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة ومتطلب من الباحث أن يجيد اللغة الأجنبية كما أن بعض الموضوعات نجد مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغة أجنبية مما يتطلب إتقان تلك اللغة .

وبناء على ذلك فالباحث الذي لا يجيد لغات أجنبية و ليست عنده المقدرة على تعلمها فلا يجوز له أن يختار موضوعا يتطلب مراجعا أجنبية.

5- المدة الزمنية المتوقعة لإنجاز البحث :

يجب على الباحث قبل اختيار موضوع معين أن يأخذ بالحسبان الوقت المحدد لإنجاز البحث ،فهناك بحوث علمية يجب إعدادها خلال شهر فقط مثل مذكرة الماجستير ،و هناك بحوث تتطلب سنوات مثل أطروحة دكتوراه .و عليه تعد المدة الزمنية معيارا لاختيار نوعية و طبيعة الموضوع الذي سيكون محل الدراسة ،و يجب مراعاته بدقة و عناية .

ثالثا/معيار التخصص:

إنّ معيار التخصص يتحكم في اختيار موضوع البحث ،بحيث يشترط أن يكون في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه¹،فالباحث في العلوم القانونية يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام ثمّ تضيق دائرة التخصص ،فمثلا لا يمكن لباحث في تخصص القانون العقاري أن يختار موضوعا يتعلق بـ"الحضانة في الزواج المختلط" .

رابعا /معيار العمل و التخصص المهني :

إنّ ضابط العمل و التخصص المهني يلعب دورا هاما في اختيار موضوع البحث العلمي ؛ذلك أنّ اختيار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتّى يستغل نتائج بحثه في تحسين و تطوير مهنته و عمله بصفة تتيح له الارتقاء في المهنة² .فالمحامي أو القاضي مثلا يختار موضوع بحثه في النطاق العملي و التطبيقي للقانون .

¹-مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 34 .

²-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 46 .

إضافة إلى هذه المعايير و الضوابط الذاتية هناك معايير و ضوابط موضوعية يجب مراعاتها في اختيار البحث .

الفرع الثاني:المعايير و الضوابط الموضوعية في اختيار موضوع البحث

إنّ عملية اختيار الموضوع تتطلب -إضافة إلى المعايير الذاتية السابق ذكرها-معايير موضوعية تساهم في إنجاح البحث العلمي ،منها ما يتعلق بالجدة و الابتكار ؛الدقة و التحديد ؛القيمة العلمية للبحث ؛و منها ما يتعلق بوفرة المصادر و المراجع ،و كذلك أسس و أهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة ،و مكانة البحث بين أنواع البحوث الأخرى.و هذا ما سنفصله في ما يلي :

أولا/الجدة و الابتكار:

إنّ مقومات البحث الأساسية تتطلب أن يكون الموضوع جديدا مبتكرا ،و يضيف معارفاً جديدة ،فلا يكون منقولاً أو تقليدياً أو ترجمة أو تكراراً لما سبق من بحوث ،و لكن هذا لا يعني ألا يكون قد تم تناوله إطلاقاً ،بل إنّ ما يعنيه هو أن يأتي بمساهمة جديدة أو تمّ التطرق إليه من زاوية أخرى.

مع الإشارة إلى أنّ شرط الجدة و الابتكار لا يشترط في بحوث الماستر ؛ذلك أنّ الهدف المرجو منها هو امتلاك الطالب لآليات و أدوات البحث ،فيتدرب على حسن الصياغة و تنظيم المعلومات و حسن عرضها و كيفية التعامل مع المصادر و المراجع نعلى خلاف أطروحة الدكتوراه التي تشترط الجدة و الابتكار و إضافة الجديد في الميدان محل البحث ¹.

ثانيا/الدقة و التحديد :

يقصد بها حصر البحث في جزئية معينة تدخل أصلاً ضمن موضوع أكثر شمولاً ،و هذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم و أشمل ثمّ تعميق البحث تماماً حول الجزئية التي تمّ تحديدها².و عليه ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

- الموضوع الواسع جدا .

¹-نصر سلمان ،سعاد سطحي ،منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإسلامية ،د ط ،دار السلام ،2005 ،ص 24 .

²-زين بدر فراج ،المرجع السابق ،ص 44 .

- الموضوع الضيق جدا .
- الموضوع المستهلك .

ثالثا/القيمة العلمية للبحث:

و يتمثل في الفائدة العلمية و المكانة المهمة التي يحتلها موضوع البحث من بين المواضيع الأخرى، و هذا بالنظر إلى الإشكالات التي يطرحها و الإضافات المتوقعة من دراسة هذا الموضوع في ذلك التخصص.

رابعا/وفرة المصادر و المراجع في الموضوع المختار:

يعد معيار وفرة المصادر و المراجع معيارا أساسيا و جوهريا في اختيار موضوع البحث العلمي باعتبارها العمود الفقري لإعداد البحوث العلمية ،فالموضوع الذي تتوافر في نطاقه المراجع و المصادر (كتب ،مجلات قانونية متخصصة ،مجلات قضائية ،مداخلات وطنية و دولية متخصصة ...) بكمية كبيرة ،تشجع الباحث على إنجاز بحثه.

مع أنّ هناك من يرى أنّ كثرة المراجع تقتل البحث و تقصي شرط الجودة و الابتكار ،إلا أنّ المستقر عليه أنّ الموضوع الذي تتوافر في نطاقه المراجع و المصادر يكون أسهل تناولا على الباحث القانوني أو العلمي من الموضوع الذي تشح المصادر بشأنه¹.

و مما لا شك فيه أنّ البحوث العلمية التي تنعدم فيها المصادر و المراجع العلمية تفقد قيمتها العلمية.

خامسا/أهداف و سياسة البحث العلمي:

تشكل سياسة الدولة أو الإستراتيجية التي تنتهجها في سبيل البحث العلمي في فترة زمنية معينة أو في مجال معين من محددات و عوامل التأثير على نوعية البحوث التي يتم إنجازها على مستوى الجامعات و المخابر و فرق البحث² .و قد تكون هذه السياسات لها أهداف طويلة الأمد أو متوسطة أو قصيرة.

¹-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 13 .

²-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 49 ، 50 .

سادسا/مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:

البحث العلمي قد يكون إعداد لمذكرة التخرج و الحصول على درجة الليسانس ،و قد يكون في صورة إعداد بحث لرسالة ماستر أو أطروحة دكتوراه (علوم أول م د)،مما يتعين اختيار موضوع البحث بما يتناسب و الدرجة التي يصبو إليها.

و مما سبق يتعين على كل باحث أن يختار موضوع بحثه انطلاقا من المعايير الذاتية أو الموضوعية السابق ذكرها ،و التي لها دور بدرجات متفاوتة في توجيه الباحث إلى الاختيار السليم ،كما لا ننسى الإشارة إلى أهمية الدراسات السابقة في بلورة مشكلة البحث بجميع أبعادها و تزويد الباحث بكثير من الأفكار الجاهزة ،و كذلك الاستفادة من نتائج تلك الدراسات ،بحيث يستفيد الباحث من مسلمات جاهزة و بناء و استكمال جوانب النقص فيها.

المبحث الثاني:مرحلة جمع المادة العلمية (مرحلة البحث عن الوثائق العلمية و جمعها

بعد مرحلة تحديد المشكلة و اختيار الموضوع ،تبدأ مرحلة ثانية و هي مرحلة جمع المادة العلمية (البحث عن الوثائق العلمية و جمعها)،حيث تعدّ هذه المسألة من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية إذ يتمّ توجه إلى المصادر و المراجع التي تخدم موضوع البحث .و نظرا لأهمية المادة العلمية في إنجاز و إعداد البحث العلمي ،لابد من التطرق إلى مفهوم المصادر و المراجع ثم بيان أنواعها و في الأخير التطرق إلى طرق الحصول عليها و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :مفهوم المصادر و المراجع

يقصد بالمادة العلمية تلك الوثائق العلمية التي تحتوي على المعلومات و المعارف ذات الصلة بموضوع البحث ،و عادة ما يتمّ التباس و خلط في ذهن الطلاب حول التفرقة بين المصادر و المراجع فيستعملون الكلمتين دون التفرقة بينهما ،لذا من الواجب التمييز بينهما فيما يلي :

الفرع الأول :المقصود بالمصدر

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية أو الأصلية أو المباشرة و هي أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما أي هي تلك الوثائق و الدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو المكتوبة بيد مؤلفين ثقافت أسهموا في تطور العلم أو تحرير مسائله و تنقيح موضوعاته أو عاشوا الأحداث و الوقائع أو

كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الوساطة الرئيسية لنقل و جمع العلوم و المعارف السابقة للأجيال اللاحقة¹.و مثال ذلك المواثيق الوطنية و الدولية،الأوامر و القوانين ،النصوص التنظيمية ،الاتفاقيات الدولية ،الأحكام و القرارات القضائية ،الإحصائيات الرسمية...الخ

الفرع الثاني:المقصود بالمراجع

تسمى بالمصادر الثانوية أو غير المباشرة و هي تلك التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأصلية الأولى ،فتعرض لها بالنقد و التحليل و التعليق و الشرح و التلخيص²؛أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى³.و من أمثلة المراجع :الكتب و المؤلفات القانونية العامة و الخاصة ،المقالات العلمية ،المدخلات العلمية ،الرسائل العلمية ،الموسوعات ،القواميس...الخ.

الجدير بالذكر أنّ المصادر و المراجع هي اللبنة الأساسية التي تستند عليها عملية التوثيق في البحث العلمي عموما و البحث القانوني خصوصا ؛ذلك أنّ البحث يلزم أن يتضمن قائمة بالمصادر و المراجع لتمكين القارئ من تقييم مدى جدية البحث و الدراسة ،و مما لا شك فيه أنّ نوعية المراجع تلعب دورا هاما في تقييم البحث ،كما أنّ الأمانة العلمية تقضي أن يثبت الباحث مجموعة المصادر و المراجع التي استعان بها فعلا في بحثه ،ضف إلى أنها تمكن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع متى رغب في ذلك.

المطلب الثاني:أنواع المصادر و المراجع

تتعدد المصادر و المراجع إلى أنواع كثيرة تصل حد عدم الحصر ،فكل ما يفيد الباحث في موضوعه يشكل مرجعا يحتاجها الباحث أيّا كان مصدره ،و هناك من قسم المصادر و المراجع بحسب

¹-عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ،كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ،ط 3 ،دار الشروق ،السعودية ،1987 ،ص 61 .

²-عبد الوهاب أبو سليمان ،المرجع نفسه،ص 62 .

³-رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 70 .- مانبو جيدير ،المرجع السابق ،ص 40 .

طبيعتها إلى مصادر و مراجع نظرية و أخرى عملية و هناك من قسم المصادر من حيث جدواها أو أهميتها إلى مصادر و مراجع عامة و أخرى متخصصة ؛و هذا ما سنتعرض له في الفروع التالية:

الفرع الأول :تقسم المراجع من حيث طبيعتها

قسّم الفقهاء المصادر و المراجع من حيث طبيعتها إلى مصادر و مراجع نظرية و أخرى عملية.

أولاً/المصادر و المراجع النظرية :تتمثل في؛

1- **الكتب** :تعتبر المصدر أو المرجع الأم لسائر المصادر و المراجع الأخرى ؛ذلك أنّ الكتب تتركز فيها المعلومات و تتبلور في الآراء و الأفكار و تتحدد في نطاق الموضوع¹. و هي تحتوي على المعلومات و النظريات الفقهية و التشريعية و مختلف الآراء و الأفكار و التعليقات و التحاليل.

2- **الدوريات أو المجلات القانونية المتخصصة**: الدورية هي كل مطبوع يصدر في حلقات متعاقبة و على فترات منتظمة أو غير منتظمة ،و تكسب الدورية أهمية تكمن في نشر آخر ما وصلت إليه البحوث في فروع العلم المختلفة و هي أحدث من تلك التي تقدمها الكتب مهما كانت درجة حداثة².

و الدوريات قد تكون عامة كالجرائد اليومية و المجلات الأسبوعية ،و قد تكون متخصصة و التي يمكن تقسيمها حسب نوع تخصصها إلى دوريات تاريخية ،أدبية ،سياسية ،قانونية ،و هذه الأخيرة تصنف إلى دوريات قانونية عامة تهتم بجميع فروع القانون و خاصة تهتم بفرع من فروع القانون ،و تصدر هذه الدوريات من الجامعة في حد ذاتها أو إحدى كلياتها أو المراكز البحثية من أجل نشر البحث العلمي في مختلف فروع القانون ،و تتسم مقالات هذه الدوريات بأبحاث قيمة ؛ذلك أنّ الدوريات تكون محكمة و تضع شروط و ضوابط للنشر يجب احترامها و إتباعها.

و من أمثلة المجلات و الدوريات في المجال القانوني نذكر :

¹-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 17 .

²-أحمد بدر، المرجع السابق ،ص 182 .

خارج الجزائر :مجلة القانون و الاقتصاد الصادر عن كلية الحقوق بفاس ،مجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الإسكندرية،مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة عين شمس ،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المنصورة،و يمكن الاستفادة من هذه الدوريات عند القيام بالدراسات المقارنة.

داخل الجزائر:مجلة دراسات و أبحاث الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الجلفة ،مجلة الدراسات القانونية المقارنة الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة المدية ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة البليدة 02 . كما يمكن الاستفادة من الدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحامين و اتحادات الحقوقيين الوطنية و الدولية ،و المنظمات الدولية المتخصصة و المعاهد الدولية المتخصصة في ميدان العلوم القانونية¹.

و مما لا شك فيه أنّ هذه الدوريات تحقق ثلاث فوائد للباحث²:

- 1- تُمكن الباحث من التعرف إلى ما وصلت إليه البحوث في أي مجال من مجالات العلوم القانونية.
 - 2- تُرشد و توجه الباحث إلى ما سبق نشره من دراسات و أبحاث في مجال بحثه.
 - 3- تُمكن الباحث من التعرف على الكتب الجديدة و التقارير النقدية حولها .
- 3- الأبحاث الجامعية :

هي مجموع البحوث و الدراسات العلمية و الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية ماستر أو دكتوراه أو ماجستير في النظام القديم.

و مما لا شك فيه أنّ الأبحاث الجامعية بمختلف درجاته ابتداءً بمذكرة التخرج و مروراً برسالة الماستر ،و انتهاءً بالأطروحة تكتسي أهمية بالغة في البحث العلمي ،كونها تخضع لشروط و إجراءات قانونية قبل نيل أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث ؛ذلك أنّها تمر بعدة مراحل بدءاً بالتأطير و الإشراف من قبل الأستاذ المشرف المتخصص وصولاً إلى المناقشة العلنية أمام لجنة من الأساتذة المتخصصون في نفس المجال.

¹-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 59 .

²-أحميدوش مدني ،المرجع السابق ،ص 117 .

و هناك كاشفات و فهارس خاصة للكشف عن الرسائل العلمية³، فيمكن البحث عن رسائل الماجستير من خلال زيارة المواقع الالكترونية للجامعات ،أمّا أطاريح الدكتوراه فيمكن البحث عنها من خلال زيارة موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات sndl و ذلك من خلال زيارة الموقع التالي : www.pnst.cerictc.dz ،و لذلك يتوجب على كل باحث ماجستير أو دكتوراه أن يتحصل على حساب بهذه الأراضية الرقمية ،و ذلك بالتوجه إلى مسؤول المكتبة المركزية مرفقين بشهادة مدرسية و استثمارة معلومات.

4- الجرائد الرسمية و المجموعات القضائية:

تعدّ النصوص القانونية المؤطرة لموضوع البحث أيّما كان مصدر القاعدة القانونية -تشريعا بمعناه الواسع حيث يشمل النصّ التأسيسي و التشريع العادي و اللائحي- من أهم المصادر التي يستعين بها الباحث القانوني في بحثه ،و يتوجب عليه البحث عن النصوص القانونية في مصادرها الرسمية ذات الحجية المطلقة من حيث الجهة التي تصدر عنها قانونا و رسميا و هي الجريدة الرسمية خاصة و أنّ التشريعات تتعرض بشكل دائم للتغيير عن طريق التعديل أو الإلغاء الكلي أو الجزئي . و يمكن الإطلاع على أي عدد من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة ؛و ذلك بالولوج إلى الموقع الالكتروني : <http://www.joradp.dz> ؛و ذلك من أجل الإطلاع على كل أمر جديد يتعلق بالقانون خاصة إذا كانت النصوص القانونية التي تحكم بحثه عرضة للتعديل .

كما تعدّ المجموعات القضائية ذات أهمية بالغة ؛ذلك أنّها تضيف على الأبحاث القانونية طابع الواقعية ،و ينتقل الباحث من عرض الأفكار النظرية إلى تطبيق النصوص القانونية من طرف المحاكم أي أنّها التطبيق الرسمي للقانون على المنازعات المطروحة أمام المحاكم¹ ؛ذلك أنّ النصوص القانونية تظل جامدة ما لم يتم تفعيلها من طرف المحاكم² . و يمكن تصنيف الأحكام القضائية إلى نوعين :

³-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 59 .

¹-سيد أحمد محمود،منهج البحث في الأحكام و التعليق عليها، 1990، ص 3 .

²-عبد الواحد شعير ،منهجية القراءة القانونية ،مطبعة النّجاح الجديدة،البيضاء ،1993، ص 99

الأحكام القضائية المنشورة: يمكن للباحث أن يستفيد منها بالرجوع إلى مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، المجلة القضائية، و يجب على الباحث الإطلاع على الأحكام و القرارات القضائية الحديثة التي تجسد التطبيق العملي للقانون .

الأحكام القضائية غير المنشورة: هي تلك الأحكام القضائية التي لا تنشرها المكاتب الفنية للقضاء لسبب أو آخر، و تكتسي أهمية بالغة نظرا لصعوبة الحصول عليها؛ ذلك أنّ الباحث يتوجب عليه التوجه إلى مقر المحاكم للحصول على نسخة من الحكم الذي يخدم موضوع البحث.

و مما لا شك فيه أنّ الرجوع إلى الأحكام القضائية يهدف إلى¹:

- ✓ كشف السياسة القضائية في دعاوى و طعون محددة .
- ✓ كشف الحلول المبتكرة التي ابتدعها القضاء بمناسبة النظر بمنازعة لم ينظمها المشرع أو نظمها تنظيمًا ناقصًا.

الجدير بالذكر أنّ استشهاد الباحث بالاجتهادات القضائية قد يكون تأكيدًا أو نفيًا للمسألة موضوع البحث، و قد يعتمد عليه في التعليق على الحكم القضائي، و من أجل الأمانة العلمية يجب على الباحث تهميش الاجتهاد القضائي بما تضمنه من بيانات (تاريخ صدور القرار، رقم الملف، اسم الناشر، العدد، السنة، الصفحة).

5- القواميس و المعاجم و الموسوعات:

يعد استعمال القواميس و المعاجم أمرا ضروريا و هاما؛ ذلك من أجل الوقوف على المعنى اللغوي أو الاصطلاحي لمختلف الكلمات و المصطلحات القانونية المكونة لموضوع البحث أو الترجمة من لغة إلى أخرى، حيث يشمل القاموس أو المعجم على كلمات اللغة في ترتيب هجائي في أغلب الأحيان مع شرح لمعانيها و استعمالاتها و طرق هجائها و نطقها و مرادفتها أو ما يضادها... كما تهتم أساسا بالمفردات فقط لا بالأشياء التي تمثلها هذه المفردات، و تشتمل القواميس و المعاجم على ستة أنواع رئيسية: قواميس اللغة العربية، قواميس اللغة الانجليزية، القواميس ذات اللغتين، قواميس اللهجات العامية، قواميس المفردات، قواميس المختصرات². و من أمثلة المعاجم و القواميس ما يلي:

¹- عبد القادر الشيلخي، المرجع السابق، ص 18 .

²- أحمد بدر، المرجع السابق، ص 183 .

معجم لسان العرب لابن منظور ،القاموس المحيط للفيروز آبادي ،معجم مجموعة المصطلحات القانونية فرنسي عربي للدكتور عبد القادر مرزوق ،المنجد في اللغة و الإعلام ،المنهل قاموس فرنسي عربي للدكتور جبور عبد النور و الدكتور سهيل إدريس، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري ،قاموس باللغتين العربية و الفرنسية من إعداد ابتسام القرام .

أما عن الموسوعات فهي دوائر المعارف الشاملة و يندرج ضمنها تنوع كبير من المراجع و المعلومات و الوثائق و الأحكام و التصوص و تنقسم إلى موسوعات عامة لا تخصص في علم أو موضوع محدد ،و موسوعات متخصصة و هي دوائر المعارف الخاصة بعلم أو موضوع معين من بينها الموسوعات القانونية و هي عبارة عن مجلدات مرئية هجائيا تقدم معلومات غالبا ما تكون موجزة و لكنها كافية حول المادة موضوع البحث ،و الموسوعات القانونية قد تكون صغيرة أو كبيرة الحجم¹ .من أهم هذه الموسوعات:

الموسوعة الفرنسية أنسوكلوبيديا دالوز *ENCYCLOPÉDIE DALLOZ* ،حيث تحتوي على مجلدات مفصلة للقانون المدني ،التجاري ،العقاري ،و الإداري و الدولي...الخ،و في الجزائر نجد الموسوعة القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية للدكتور عجة الجيلالي .

ثانيا/المصادر و المراجع العملية:تستوجب بعض الأبحاث الميدانية إلى مصادر و مراجع عملية للحصول على المعلومات الضرورية لانجاز موضوع البحث ،تتمثل أساسا في الاستمارة الاستبائية و المقابلة .

1- الاستمارة الاستبائية:يعد الاستبيان أداة من أدوات البحث العلمي -كما ذكرنا سابقا- و تعدّ الاستمارة الاستبائية رابطة علاقة بين الباحث و المستجوب و هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها ،و قد ترسل الاستمارة بطريق البريد إلى الأفراد المعنيين أو يحمله الباحث بنفسه إلى الأشخاص ،و أنسب أسلوب هو أن يملأ الاستبيان بحضور الباحث و يسجل بنفسه الأجوبة و الملاحظات التي تثرى البحث فيما بعد² .

¹-أحميدوش مدني ،المرجع السابق ،ص 127 .

²-عمار بوحوش ،محمد محود الذنبيات ،المرجع السابق ،ص 67 .

و يهدف الاستبيان إلى التعرف على حقائق معينة كما تهدف إلى تحديد الواقع القانوني¹، و عادة ما يتم استخدام الاستمارة الاستبائية في العديد من الموضوعات كالانتخابات ،معرفة مستوى الثقافة القانونية ،معرفة الواقع الاجتماعي ،حتى يتم تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة.

و يشترط في الاستمارة الاستبائية ما يلي²:

- 1- صياغة الأسئلة بشكل واضح و محدد لا لبس فيها .
- 2- يجب أن تكون صيغ الأسئلة قصيرة و مترابطة مما يشجع المستجوب على الإجابة.
- 3- أن يكون الاستبيان قصيرا لا يأخذ وقتا طويلا في الإجابة .
- 4- أن ترتب الأسئلة بشكل متسلسل ،و يتم البدء بالأسئلة السهلة.
- 5- تجنب الأسئلة الإيحائية مثل هل تتفق مع الرأي السائد.
- 6- أن يرتبط كل سؤال في الاستبيان بمشكلة البحث و يساعد على تحقيق أهداف البحث .

7- الابتعاد عن الأسئلة المرحجة للمستجوب التي تمس حياته الشخصية أو معتقداته الدينية.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات و البيانات في دراسة الأفراد و الجماعات الإنسانية كما أنها من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا و فاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث و تعرف على أنها :«عملية اجتماعية صرفة تحدث بين شخصين الباحث أو المقابل الذي يتسلم المعلومات و يجمعها و يصنفها و المبحوث أو المستجوب الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل»³.

حيث أنّ مقابلة رجال التشريع و القضاء و الفقه تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تنيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل ،و بعض الذي يجري مقابلتهم على جانب

¹- عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 19 .

²- إبراهيم أبراش ،المرجع السابق ،ص 207 .- عمار بوحوش ،محمد محمود الذنبيات ،المرجع السابق ،ص 71 ،72.

³- إحسان محمد الحسن ،الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ،ط 1 ،دار الطليعة للطباعة و النشر ،لبنان ،1982 ،ص 93 .

كبير من الخبرة العلمية و الفنية ، الأمر الذي يؤدي إدراجها في البحث إلى اسباغ طابع الجدية و التنوع و التعمق .

إضافة إلى أنّ تنفيذ القاعدة القانونية يحولها من موقعها النظري الساكن إلى واقعها الاجتماعي المتحرك ، و دراسة هذه المسألة يتطلب الوقوف على آراء القضاة و المحامين و رجال الشرطة و الإداريين بوجه عام ، و كذلك معرفة آراء الجمهور و المعنيين بالأمر من الهيئات المتخصصة و رجال العلم¹ .

و من هذا المنطلق تعتبر المقابلة حجر الزاوية في الوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها دون النزول إلى واقع المبحوث المستجوب و الإطلاع على ظروفه المختلفة و العوامل المؤثرة فيه² .

الفرع الثاني: تقسيم المصادر و المراجع من حيث جدواها أو أهميتها

تصنف المصادر و المراجع من حيث جدواها أو أهميتها إلى نوعين :مصادر و مراجع عامة و أخرى متخصصة .

أولاً/المصادر و المراجع العامة:

هي تلك الدراسات و البحوث التي تشكل المبادئ و القواعد و الأصول لعلم قانوني معين³ .حيث تتناول هذه الدراسات مسائل كثيرة تتصل بالموضوع الأساسي و تأتي بطريقة مجملّة و دون تعمق . و من أمثلتها :كتب النظرية العامة للالتزام ،كتب المدخل للعلوم القانونية ،كتب العقود الخاصة ،كتب القانون التجاري ،كتب القانون الدولي الخاص... الخ ،و يمكن للباحث أن يستفيد من هذه المراجع و ذلك بإحالاته إلى العديد من المصادر و المراجع التي تخدم موضوع بحثه ،و لكن يجب الحرص أثناء استعمال هذه المراجع على اعتماد الطبعة المنقحة التي تعتمد على أحدث التعديلات حتى لا يجد نفسه يدون في معلومات خاطئة جدا لعدم استناده للطبعة المنقحة .

الجدير بالذكر أنّ الباحث ملزم باستيعاب كل فرع من فروع القانون الذي يندرج ضمنه موضوع بحثه .

¹-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق،ص 19 .

²-إحسان محمد الحسن،المرجع السابق ،ص 93 .

³-عبد القادر الشخيلي،المرجع السابق ،ص 20 .

ثانيا/المصادر و المراجع المتخصصة:

إنّ المصادر و المراجع المتخصصة تفيد في تعمق البحث بشكل فعال و هي تلك الدراسات التي تعالج موضوعا معيناً بقدر كبير من التعمق¹. و تتضمن عادة معلومات أوسع و أشمل و جزئيات دقيقة تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز البحث محل الدراسة ؛و ذلك بتزويده بالمعلومات و الأفكار التي لها علاقة بالبحث .

و تعد أطاريح الدكتوراه و الماجستير و الماستر من المراجع المتخصصة إذ تتناول مواضيع دقيقة بخلاف المؤلفات.و المصادر و المراجع المتخصصة على نوعين²:

إمّا أن تكون تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة كأن يكون المصدر أو المرجع حول الحقوق العينية التبعية بوجه عام ،أو أن تنتمي إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة كأن يكون حول حق الرهن الحيازي أو الرهن الرسمي للمال الشائع و هو نفس عنوان البحث محل الدراسة. و مهما كان نوع المصدر أو المرجع المتخصص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة و يجب استيعابها بصورة تامة للإمام بجوانب الموضوع و المشكلات النظرية و العملية التي يثيرها موضوع البحث محل الدراسة.

المطلب الثالث: طرق الحصول على المصادر و المراجع

إنّ الأسلوب العلمي في جمع مصادر و مراجع البحث القانوني من العوامل الأساسية في إعداد البحث العلمي محل الدراسة ،الأمر الذي يؤثر في كمية الوقت المستغرق في إنجاز البحث ،إضافة إلى توجيه العملية البحثية توجيهاً منهجياً ،يستتبع دقة الإعداد و سلامة النتائج و الاقتراحات .

تتنوع أماكن و طرق و أدوات الحصول على المصادر و المراجع المستعملة في البحث فيمكن الحصول عليها من مصدرها الأول كدور النشر أو المطابع أو المكتبات ،الجرائد الرسمية ،مواقع الإنترنت الرسمية ،كما يمكن الحصول عليها بمقابلة شخص له صلة بموضوع البحث أو بالبحث عبر شبكة الانترنت³

الفرع الأول:المكتبات العامة و المتخصصة

¹-زين بدر فراج ،المرجع السابق ،ص 101 .

²-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 21 .

³-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 60.

يمكن الحصول على المصادر و المراجع من خلال الولوج إلى المكتبات العامة و المتخصصة
،لذا فالباحث ملزم بزيارة المكتبات العامة التابعة للدولة، إضافة إلى المكتبات القانونية المتخصصة
التابعة لكليات الحقوق و وزارة العدل و نقابة المحامين و مراكز البحث ،و عند العثور على أي كتاب
يشير عنوانه إلى صلته بموضوع البحث محل الدراسة ،يتعين على الباحث مراجعة قائمة المصادر
و المراجع التي اعتمدها مؤلف هذا الكتاب ،حتى تسهل له عملية العثور على باقي المصادر
و المراجع ،كما يمكن أن يستعين الباحث بالموظف المتخصص في علم المكتبات لإخراج الكتب التي
يرغبها الباحث¹.

و لزم الباحث أثناء زيارته للمكتبة الالتزام بالهدوء و عدم التشويش على الآخرين و عدم التدخين
،كما يجب عليه المحافظة على الكتاب ،و ذلك بعدم كتابة أو وضع علامات أو خطوط على الكتاب
و لا يمزقه و أن يحترم مسؤول المكتبة و عمالها.

الفرع الثاني:المقابلة

أشرنا سابقا عن الأهمية البالغة للمقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي و كمرجع عملي للبحث
،و تزداد أهميتها في كونها وسيلة أو طريقة للحصول على المصادر و المراجع ؛ذلك أنّ مقابلة الفقهاء
و الشراح و طلبة الدراسات العليا ،و الاستفسار منهم عن المراجع و المصادر المتعلقة بالموضوع
محل البحث ،تعني عن كثير من الجهد و الوقت الذي يضيع في الكشف عن مصادر و مراجع
يفترض تسهيل تبويبها و إتاحة أسرع وقت للحصول عليها².

الفرع الثالث:شبكة الإنترنت

تعد الانترنت أهم اختراعات القرن العشرين التي حولت العالم إلى مكتبة بلا جدران،و منذ ظهور
الانترنت بدأ الحديث عن صيغة جديدة للتعليم تتجاوز مقاعد الدراسة ،و تجعل الباحث و الطالب على
اتصال دائم و مستمر بالباحثين و مصادر المعلومات مما يجعله أكثر قدرة من ذي قبل على التوسع
في عمليات البحث و التواصل العلمي³.

¹-عبد القادر الشبخلي،المرجع السابق،ص 21،22 .

²-المرجع نفسه،ص 22 .

³-أحميدوش مدني،المرجع السابق،ص 145 .

إنّ الاتصال بشبكة الانترنت يمكن الباحث من الحصول على أحدث المصادر و المراجع التي تخدم موضوع البحث ، و من أهم المواقع الالكترونية التي يمكن أن تفيد الباحث بمجموعة من النصوص القانونية و المجالات القضائية ، و كذلك أطاريح الدكتوراه و المقالات القانونية ما يلي :

- ✓ موقع الجريدة الرسمية: <http://www.joradp.dz>
- ✓ موقع المحكمة العليا: <http://www.coursuprene.dz>
- ✓ موقع المنصة الجزائرية للمجلات العلمية: <http://www.aspj.cerist.dz>
- ✓ موقع البوابة الوطنية للأطروحات: <http://www.pnst.cerist.dz>

مما سبق ، فإنّ الباحث يتحصل على مجموعة المصادر و المراجع المتعلقة بموضوع البحث عن طريق شرائها أو إعارتها داخليا أو خارجيا، أو عن طريق النسخ و التصوير أو بوسائل النقل و التلخيص¹.

الجدير بالذكر أنّ حسن التعامل مع المصادر و المراجع بعد تحديد أماكن تواجدها تسهل على الباحث الكثير من الجهد و الوقت ، لذا يلزم الباحث أن يتوجه إلى المصدر أو المرجع قصد معرفة علاقته بموضوعه بإتباع القواعد التالية²:

- 1- يجب فحص العنوان أولا ؛ذلك أنّه غالبا ما يكون هو المحدد الأول لعلاقة المرجع بالموضوع محل البحث.
 - 2- فحص المقدمة لمعرفة ارتباط موضوعه بما يتضمنه هذا المرجع.
 - 3- فحص الفهرس لمعرفة أهم النقاط التي ترتبط بموضوع البحث .
 - 4- ضرورة الإطلاع على قائمة المصادر و المراجع لإرشاده إلى مراجع أخرى لها صلة بموضوع بحثه.
 - 5- ضرورة ترتيب المراجع التي لها صلة بموضوعه و ترتيبها في قائمة طبقا لأهميتها في الموضوع محل البحث.
- و بعد إتمام مرحلة جمع المادة العلمية تأتي الخطوة الثالثة لإعداد البحث العلمي ألا و هي مرحلة القراءة و التفكير .

¹-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 61 .

²-عبد النور ناجي ،المرجع السابق ،ص 27 .

المبحث الثالث: مرحلة القراءة و التفكير

بعد أن يقوم الباحث القانوني بجمع المادة العلمية اللازمة لغرض إعداد البحث العلمي ،سواء كانت مؤلفات قانونية أو نصوص تشريعية أو أحكام قضائية فإنّ الأمر يستلزم قراءتها قراءة متأنية فاحصة دقيقة ،مستوعبة لسائر عناصرها و ملمة لجميع جوانبها.

مع الإشارة إلى أنّ الباحث يستأنف قراءته في مرحلة جمع المادة العلمية قبل هذه المرحلة ؛ذلك أنّه من خلال القراءة يمكن التعرف على المراجع الضرورية المتصلة بالبحث ،إلا أنّ القراءة في تلك المرحلة تكون متناثرة عشوائية غير مترابطة و غير منظمة ؛و ذلك لسببين¹ :

- ✓ عدم اكتمال مرحلة جمع المادة العلمية ؛
- ✓ عدم استيعاب سائر الموضوعات و القضايا التي تشكل جوهر البحث .

مما لا شك فيه أنّ القراءة و التفكير لا يمكن أن تحقق أهدافها ،إلا بتوافر جملة من الشروط و القواعد المنهجية الموضوعية المختلفة،و سنتعرض بشيء من التفصيل عن هذه المرحلة من خلال تحديد المقصود بالقراءة ،ثمّ بيان أهداف القراءة و تحديد شروطها و قواعدها ،و في الأخير تعداد لمراحل القراءة ؛و ذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم القراءة و التفكير

إنّ تحديد مفهوم مرحلة القراءة و التفكير يتطلب منا تعريفها في الفرع الأول ،و بيان أهدافها في الفرع الثاني ،و تحديد شروطها و قواعدها في الفرع الثالث .

الفرع الأول :تعريف القراءة

تُعرف القراءة على أنّها عمليات الإطلاع و الفهم لكافة الأفكار و الحقائق التي تتصل بالموضوع ،و تأمل هذه المعلومات و الأفكار تأملا عقليا فكريا حتّى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع ممّا يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع مستوعبا لكل أسراره و حقائقه متعمقا في فهمه قادرا على استنتاج الفرضيات و الأفكار و النظريات منها² .

¹-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 29 .

²-مانيو جيدير ،المرجع السابق،ص 42 .

مما لا شك فيه أنّ القراءة أهمية بالغة في تنمية تصور واضح حول الموضوع من خلال الإطلاع على المراجع المختلفة حيث تتشكل لدى الباحث جميع أبعاد المشكلة محل الدراسة، مما تمكنه لاحقا من صياغة إشكالية دقيقة تستجيب و تتناسب مع موضوعه، كما يمكنه من تقسيم و تبويب الموضوع بشكل دقيق.

الفرع الثاني: أهداف القراءة

إنّ عملية القراءة و التأمل و الفهم و الاستيعاب هي عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية و القانونية على الخصوص، إذ تساعد الباحث على الوصول إلى حقائق علمية دقيقة و واضحة، كما تستهدف هذه المرحلة-القراءة و التفكير-إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي¹:

- 1- التعمق في التخصص و فهم الموضوع و السيطرة على جميع جوانبه.
- 2- اكتساب نظام تحليلي متخصص و قوي حول موضوع البحث؛و ذلك نتيجة القراءة الواسعة و الفهم الشامل و العميق.
- 3- اكتساب الأسلوب العلمي القوي مما يساعد الباحث في إعداد بحث ممنهج و ممتاز.
- 4- اكتساب القدرة العلمية و المنهجية في إعداد خطة للموضوع متوازنة و متناسقة و متكاملة وفق أسس موضوعية و منطقية.
- 5- اكتساب الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة و شجاعة أدبية تقوي شخصية الباحث؛و ذلك نتيجة الإطلاع و الفهم الواسع و الشامل للحقائق العلمية.

الفرع الثالث: شروط و قواعد القراءة

تعدّ القراءة من أدق المسائل التي تواجه الباحث؛ذلك أنّها تمكنه من استيعاب موضوعه و انتقاء المعلومات التي يتبناها في إعداد البحث، فهي ليست عملية تلقائية، بل هي عمل منظم بفرض شروطا و قواعد معينة يجب التقيد بها نوجزها فيما يلي :

- 1- أن تكون القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية التي ترمي إلى تدوين محكم و منظم للمعلومات، و جوهر القراءة المنهجية يتمحور في أسلوبين²:

¹-عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 68 . -فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 239 .

²-عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 29، 30 .

1- **القراءة الأفقية:**و تتمثل في قراءة الموضوعات المتجاورة قراءة متأنية بحيث عند الانتهاء من قراءة الموضوع الأول في المرجع ينتقل الباحث لقراءة الموضوع الذي يليه ؛و ذلك ما يؤدي إلى معرفة نطاق الموضوع معرفة شاملة ،و بالتالي يتمكن من معرفة ما يجاور موضوعه الأصلي من موضوعات متشابهة و مترابطة.

2- **القراءة العمودية أو الرأسية:**و هي أسلوب مكمل للأسلوب الأول و يتمثل في قراءة عنصر أو جانب واحد من جوانب الموضوع في سائر المراجع ؛و ذلك بغية استيعاب المشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب الموضوع محل البحث ،و من ثمّ يتمكن الباحث من فهم موضوعه فهما شاملا و تحليله تحليلا دقيقا و عميقا.

2- أن تكون القراءة المطلوبة واسعة و شاملة لكافة المصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع¹ ،و عند قراءة هذه المصادر و المراجع يجب أن تكون متسلسلة متدرجة من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا ؛و ذلك وفق التسلسل التالي²:

1- قراءة المراجع العامة ؛

2- قراءة المراجع المتخصصة التي لها صلة غير مباشرة بموضوع البحث؛

3- قراءة المراجع التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث .

و ذلك من أجل استيعاب المبادئ الكلية العامة فالمبادئ الأقل عمومية وصولا إلى استيعاب المبادئ الفرعية التي تشكل موضوع البحث المتخصص .

كما يجب أن يبدأ الباحث بقراءة المراجع الحديثة ثمّ ينتقل إلى الأقدم فالأقدم ؛ذلك أنّ القانون في تطور مستمر ،و يجب على الباحث أن يواكب هذا التطور في الفكر القانوني ،إضافة إلى ضرورة الإطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية (النصوص القانونية و التنظيمية) ،و المصادر القضائية (الأحكام و القرارات القضائية)؛ذلك أنّه من الخطأ استيفاء هذه النصوص القانونية و القرارات القضائية من الكتب أو المقالات أو الأطاريح ،حيث من المحتمل أن يكون المؤلف قد أدرج عبارات خاطئة أو لجأ إلى تفسيرها بصورة مغلوطة.

¹-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 66 .

²-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 30 .

- 3- يجب أن يمتاز الباحث بالذكاء و القدرة¹ على تقييم المصادر و المراجع بغية تحقيق عملية القراءة أهدافها المنشودة.
- 4- يجب التركيز و الانتباه أثناء القراءة و فهم ما يقرأ فهما تاما و واضحا².
- 5- يجب تخصيص الوقت الكافي و المناسب و الهادئ للقراءة حتى يتمكن الباحث من فهم و إدراك و تفكير و اندماج تام بالموضوعات التي يقرأها³، و مما لا شك فيه أنّ ساعات الصباح خصوصا و ساعات ما بعد الراحة و النوم عموما تعدّ من الأوقات المناسبة للقراءة و الفهم الصحيح كون عقل الباحث و فكره في هذه الأوقات أكثر استعدادا و قدرة و تقبلا للقراءة و الفهم و الاستيعاب و التحصيل.
- 6- يتعين على الباحث أن يلتزم بالقواعد الصحية و النفسية أثناء عملية القراءة حتى يتسنى له فهم و استيعاب ما يقرأه⁴، مما يستوجب الابتعاد عن عملية القراءة و التفكير خلال فترات الأزمات النفسية و الاجتماعية للباحث.
- 7- ترك فترات للتأمل و التفكير ما بين القراءات المختلفة بغية تحليل ما تمّ استيعابه⁵، و تنقية و غربلة المعلومات التي حصل عليها و ذلك من خلال ما يلي:
- 1- حذف و استبعاد المراجع و المصادر الركيكة و الضعيفة و المنقولة عن مصادر متوفرة ؛
- 2- الابتعاد عن المعلومات غير العلمية المستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين، المجردة من الموضوعية.
- 3- استبعاد المعلومات التي لا تتعلق بصفة مباشرة لموضوع البحث تجنباً للتشعب و التوسع، و توفير الوقت و الجهد.

¹-مانيو جيدير، المرجع السابق، ص 43 .

²-عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 66 .

³-عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 31 .

⁴-عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 26 .

⁵-رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2000، ص

8- يجب اختيار أماكن للقراءة تتوافر فيها الشروط و الظروف الصحية و النفسية اللازمة لراحة و هدوء القارئ الباحث¹.

9- جمع المصطلحات العلمية الخاصة بالبحث القانوني ؛ذلك أنّ قراءة النصوص القانونية و الآراء الفقهية و الأحكام القضائية تشكل لدى الباحث ثروة لغوية في القانون تساعده في التحرير و الكتابة.

10- جمع الباحث لمجموعة من الأحكام و القرارات القضائية المتعلقة بموضوع بحثه خلال فترة زمنية تمتد من عشرة إلى عشرين سنة ثمّ القيام بتحليلها و التعرف على اتجاه القضاء في مثل هذه المنازعات و من ثمّ اكتشاف مبادئ موحدة يسير عليها القضاء كما يمكن الإشارة إلى بعض الأحكام الشاذة التي خرج فيها عن المبادئ العامة و التي لا تمس بوحدة السياسة القضائية².
و بهذا نكون عددنا أهم الشروط و القواعد الواجب احترامها من طرف الباحث أثناء عملية القراءة حتّى تحقق هذه الأخيرة أهدافها المنشودة.

المطلب الثاني: مراحل القراءة

لم يتفق الفقهاء على مراحل أو مستويات معينة للقراءة ،مع الإشارة إلى أنّ هناك من يعبر عن مراحل القراءة بالأنواع و يتمّ تقسيمها على أساس مدى عمقها و دقتها و تركيزها ،و على العموم تمر عملية القراءة بثلاث مراحل هي :القراءة السريعة الكاشفة (الفرع الأول) ،القراءة العادية (الفرع الثاني) ،القراءة العميقة المركزة(الفرع الثالث).

الفرع الأول:القراءة السريعة الكاشفة

يطلق عليها مصطلح القراءة الاستطلاعية أو الإجمالية ،و هي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الإطلاع عن فهارس المصادر و المراجع المختلفة ،و عناوين الكتب و الدوريات و الأبحاث و التقارير ، كما تشمل أيضا الإطلاع على عناوين الفصول و المقدمات و الخاتمة و قائمة المصادر و المراجع³،و تهدف هذه القراءة أساسا إلى⁴:

1- تحديد الموضوعات و المعلومات المتعلقة بالموضوع.

¹-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 67 .

²-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 45 .

³-مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 43 .

⁴-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 69 .

- 2- تقدير و تقييم المصادر و المراجع من حيث ارتباطها بالموضوع محل الدراسة.
- 3- تقدير و تقييم المصادر و المراجع من حيث درجة قيمة المعلومات التي تتضمنها من حيث جدتها في إعداد البحث .
- 4- تدعيم قائمة المصادر و المراجع بوثائق جديدة .
- 5- معرفة سعة و آفاق الموضوع و جوانبه المختلفة .
- 6- ترشيد عملية القراءة و التفكير ؛و ذلك من خلال الكشف عن المصادر و المراجع القيمة و الجديدة المتخصصة و العامة السطحية و القديمة.

الفرع الثاني: القراءة العادية

و يطلق عليها البعض مصطلح القراءة التمهيديّة ،و هي تلك القراءة التي تنصب على الموضوعات التي تمّ اكتشافها بواسطة القراءة السريعة فيقرأها الباحث بوعي و هدوء و تركيز و تعمق ؛و ذلك من أجل استخلاص النتائج و استخراج الأفكار و الحقائق و المعلومات و تدوينها في البطاقات أو المؤلفات المعدة لذلك ،و كذلك القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس¹.

الفرع الثالث: القراءة العميقة و المركزة

يطلق عليها مصطلح القراءة المستوعبة أو الفعلية و هي تلك القراءة التي تنصب حول بعض المصادر و المراجع ذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل البحث ،و هذا ما يتطلب التعمق و التركيز في القراءة المنكررة و التمعن و التأمل. و ذلك بغية تخزين و اختتام الأفكار لدى الباحث ممّا يساهم في تراكم معرفته العلمية التي تؤدي إلى تكوين عملية استنباط و توليد أفكار جديدة مركبة ،و هكذا يتمكن الباحث من الإبداع الفكري في معالجة موضوع بحثه محل الدراسة².

تختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها و الآراء الفكرية التي تتناولها و الفروض التي تبناها الباحثون و المناهج العلمية التي

¹-فاضلي ادريس ،المرجع السابق ،ص 147 ، 248 .- عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 32 .

²-علي مراح ،منهجية التفكير القانوني النظرية و التطبيق ،ط 4 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010 ،ص

استخدموها ؛و ذلك بهدف الاسترشاد و التوضيح في تقرير مسيرة بحثه من حيث المعلومات التي يحتاجها.

الجدير بالذكر أنّ القراءة النقدية هي القراءة المطلوبة من الباحث و ليس التقبل الأعمى لكل ما يقرأ، و هي التي تنتهي عادة بطرح الباحث على نفسه مجموعة من الأسئلة أثناء القراءة¹:

- ✓ ما أهمية هذه الجملة أو الفقرة في التعبير عن المعنى العام؟
- ✓ من أين جاء المؤلف بهذه الفكرة، و هل نقلها الباحث من غيره، و هل من نقل عنه محل ثقة؟
- ✓ هل المؤلف دقيق في استعمال المصطلحات؟
- ✓ هل هذه الجملة صادقة و تتوافق مع ما أورده المؤلف في الفصول الأخرى؟

ممّا لا شك فيه أنّ القراءة النقدية و الواعية هي التي ترفع من مستوى قراءة الباحث و تجعلها مفيدة له في مجال بحثه محل الدراسة، و لا تكون كذلك إلا بتوفر الشروط و القواعد التي تتطلبها عملية القراءة السليمة و النّاجحة السابق ذكرها.

و بعد انتهاء عملية القراءة وفق الشروط و القواعد و المراحل السابق ذكرها يتفرغ الباحث لعملية التأمل و التفكير في ما تمت قراءته، حتّى تتحقق عملية تخمير المعلومات و الحقائق و الأفكار لتتحرك عملية الاستنتاج و الاستخلاص و التصور لعناصر و أجزاء و فروع هيكل موضوع البحث و تصور آفاق خطة إعداد البحث محل الدراسة عن طريق تقسيمه و تبويبه إلى عناصر متدرجة و متسلسلة على أسس و معايير علمية و منهجية و هي بداية المرحلة الموالية من مراحل إعداد البحث العلمي.

المبحث الرابع: مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع (إعداد خطة البحث)

بعد الإطلاع على مجموعة المصادر و المراجع التي تمّ جمعها التي تتصل بموضوع البحث تصبح الرؤيا واضحة و بالتالي يستطيع الباحث تقسيم و تبويب موضوعه إلى خطة لموضوع البحث، مع الإشارة إلى أنّ الكثير من الطلبة يقومون بوضع خطة البحث منذ البداية، و يعد هذا التصرف خاطئ، إذ لا يمكن أن تخطط لشيء دون أن تعرفه و تتحكم في محتوياته و أبعاده.

¹ -فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 248 .

و نظرا لأهمية هذه المرحلة و ارتباطها و تداخلها مع خطوات و عناصر المنهجية باعتبارها صورة مصغرة لمحتويات الموضوع محل البحث ، و منها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية ثم تقسم داخليا حسب تفرعاتها ، فإنه لابد من تناولها في النقاط التالية:

المطلب الأول: تعريف خطة البحث و أهميتها و خصائصها؛

المطلب الثاني: شروط و قواعد خطة البحث ؛

المطلب الثالث: أسس و معايير وضع خطة البحث؛

المطلب الرابع: أشكال خطة البحث؛

المطلب الأول: تعريف خطة البحث ، أهميتها و خصائصها

إنّ تقسيم و تبويب الموضوع يراد به تحديد الفكرة الرئيسية و الكلية للموضوع محل البحث تحديدا جامعا مانعا و واضحا ، فهو عملية حيوية و جوهرية و حتمية للباحث في إعداد بحثه ، إذ تمثل خطة البحث الرسم الهندسي لبناء الموضوع¹ . و فيما يلي تعريف لخطة البحث و بيان لأهميتها و تعداد لأهم خصائصها .

الفرع الأول: تعريف خطة البحث

إنّ خطة البحث جزء أساسي و هام من عملية البحث العلمي و هي خطوة إجرائية لابد منها حتى يتمكن الباحث من إتمام بحثه ، و يقصد بها : «تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث و التي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف

¹-عمار عوايدي ، المرجع السابق ، ص 72 ، 73 .

المنشود»¹، كما تعرف على أنها «واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث حيث من خلالها تبرز أهميته و تجعل النتيجة يسهل بلوغها»².

تعدّ خطة البحث متطلبا أساسيا و مرحلة مهمة قبل البدء في التنفيذ العملي لخطوات البحث³، سواء كان بحثه بغية الحصول على درجة الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه، و ممّا لا شك فيه أنّ خطة البحث أمرا قابلا للتغيير كلما تقدمت الدراسة و تعمق الباحث بموضوعه، لذلك من الضروري تغيير الخطة و تعديلها بالحذف و الإضافة كلما استدعت الظروف ذلك بما يسمح بتحقيق أهداف البحث .

الفرع الثاني: أهمية خطة البحث

تكتفي خطة البحث أهمية بالغة نظرا لما تتطلبه البحوث القانونية من صرامة منهجية تقتضي الدقة و الوضوح، و تكمن أهمية هذه المرحلة في التحديد الدقيق لموضوع البحث ممّا يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث و العمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة و الوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع الإشكالات المثارة فيه⁴، بذلك يتمّ التمييز بين المسائل الهامة و الثانوية و الفرعية التي تتضمنها المعلومات، ممّا يساهم في تبيان معالم مقومات البحث العلمي من خلال التقسيمات المختلفة للموضوع كما تضمنتها الخطة المعدة، لذا من الضروري وضع هذه الأخيرة بإحكام و إتقان كونها المرآة العاكسة لمحتويات البحث .

مّا لا شك فيك أنّ الرجوع إلى خطط البحوث السابقة و الكتب الأخرى أمرا ضروريا و هاما يساعد الباحث في إثراء معلوماته و تجنب عيوبها، ممّا يؤدي بالباحث إلى وضع خطة محكمة دقيقة و أصيلة كونها أول تجسيد لأصالة البحث. مع الإشارة إلى أنّ هذه المرحلة تكشف عن مدى درجة النضج العلمي و الفكري للباحث.

الفرع الثالث: خصائص خطة البحث

¹- إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص 20 .

²- علي مراح، المرجع السابق، ص 67 .

³- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط 3، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2000، ص 21.

⁴- زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 61.

إنّ إعداد خطة البحث عملية فكرية ضرورية؛ ذلك أنّها جزء من عملية البحث العلمي، و خطة البحث المحكمة و الدقيقة هي تلك الخطة التي تتصف بمجموعة من السمات و الخصائص نوجزها فيما يلي¹:

1- إنّ خطة البحث تحدد الإطار العام للموضوع و تحدد أهم أهداف البحث كما تتضمن أجزاء و عناصر البحث.

2- التوازن الشكلي أو الهيكلي بين أجزاء البحث فمن غير المنطقي أن يكون عدد صفحات الفصل الأول مثلا 60 صفحة و الفصل الثاني 180 صفحة؛ و ذلك لا يعني وجوب مطابقة عدد صفحات كل فصل مع الفصل الآخر؛ بل يكون هناك تقارب معقول بينها كأن يكون الفصل الأول 60 صفحة و الفصل الثاني 80 صفحة، مع أنّ بعض الأساتذة الممتحنين أو المناقشين يتشددون في مسألة التوازن الهيكلي و يطلب دقة مراعاتها؛ إلا أنّه في حالة التعارض بين مبدأ التوازن الشكلي و مبدأ اكتمال عرض معلومات الموضوع محل البحث، فالأولى مراعاته هو المبدأ الثاني لسمو الجانب الموضوعي على الجانب الشكلي في حالة التعارض.

مع الإشارة أنّ التوازن الشكلي لا يتعلق فقط بعدد صفحات البحث و إنّما يجب التوازن كذلك بين عدد المباحث المطالب في كل فصل.

3- الترابط المنطقي بين أجزاء خطة البحث، فالتعريف بالموضوع مثلا يسبق الشروط، و هذه الأخيرة تسبق الآثار و هكذا.

4- تناسب خطة البحث مع طبيعة الموضوع بحيث تكون جامعة مانعة.

5- عناوين الأبواب و الفصول و كذلك المباحث و المطالب تكون موجزة و معبرة بدقة و وضوح عن موضوع الباب أو الفصل أو المبحث أو المطلب، حيث لا تتجاوز 13 كلمة.

6- التفاعل و التناسب بين عنوان البحث و خطة البحث، ذلك أنّ هذه الأخيرة ترجمة دقيقة لعنوان البحث.

7- التناسب بين الإشكالية و الخاتمة، باعتبار أنّ هذه الأخيرة إجابة عن إشكالية البحث.

المطلب الثاني: شروط و قواعد خطة البحث

¹- عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق، ص 77؛ أحمد دوش مدني، المرجع السابق، ص 89، 90.

إنّ الباحث الذي يدرس موضوع بحثه بدون خطة يكون كمن يسير عشوائيا في طريق لا يعرف دروبه، لذا تعتبر مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع أو ما يعرف بإعداد خطة البحث عملية حتمية و حيوية لإعداد البحث العلمي من خلال تقسيم الموضوع الرئيسي إلى مشكلات و موضوعات فرعية و جزئية خاصة ،و يجب على الباحث إتباع جملة من الشروط و القواعد بغية تحقيق خطة بحث محكمة و دقيقة نذكر منها ما يلي¹:

1- يلتزم الباحث بوضع خطة منهجية و دقيقة لكافة المراحل و الخطوات التي يشتمل عليها البحث و يتطلب ذلك بلورة المشكلة و صياغتها صياغة واضحة و دقيقة و تحديد نوع الدراسة و المنهج المستخدم.

2- تعمق و شمول الخطة لكافة جوانب و أجزاء و فروع موضوع البحث.

3- احترام الباحث لمبدأ مرونة خطة البحث ، بحيث تكون قابلة للتعديل و التغيير ؛ ذلك أنّ خطة البحث الأولية عبارة عن تقسيم مبدئي للشروع في إعداد البحث العلمي ؛ إذ قد تظهر عناصر جديدة ترتبط بالموضوع أثناء التحليل ، فيضيفها دون المساس بتوازن الخطة.

4- تحاشي التكرار و التداخل بين العناوين الأساسية و الفرعية ؛ ذلك أنّ التكرار من العيوب الشكلية الجسيمة.

5- ضرورة تعبير خطة البحث عن شخصية الباحث و عن مدى فهمه و رغبته بل و جديته في المعالجة الدقيقة للموضوع، كما تبرز قدراته و ذكائه في ابتكار عناوين جديدة ، و من ثمّ يجب ألا تكون خطة البحث من المراجع العامة أو المتخصصة ، إذ على الباحث أن يستعين بتلك المراجع لمساعدته لإعداد الخطة لا النقل الحرفي.

6- التقيد بالأسلوب العلمي و صياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية ، و من ثمّ يجب على الباحث تجنب العناوين السائبة و السابحة التي لا تدخل تحت أي عنوان سواء الأصلي أو الفرعي.

7- ضرورة مراعاة التوازن الشكلي لخطة البحث ؛ و ذلك من خلال التقسيمات الأساسية و الفرعية و الجزئية عددا و حجما.

¹ - زين بدر فراج ، المرجع السابق ، ص 68 . - ادريس الفاخوري ، المرجع السابق ، ص 76 ؛ عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص 74 ، 75 ؛ عبد القادر الشخلي ، المرجع السابق ، ص 79 .

8- ضرورة مراعاة الارتباط الموضوعي و الترتيب المنطقي و ذلك من خلال إبراز الأفكار العامة الرئيسية و الجزئية و احترام التسلسل التاريخي و المنطقي للأفكار .

9- ضرورة عدم صياغة العناوين بصيغة استفهامية ،و يجب أن تكون موجزة و واضحة و دقيقة.

10- تجنب تقسيم الموضوع إلى فصلين منفصلين في الدراسات المقارنة كأن يخصص الفصل الأول لعرض موقف الشريعة الإسلامية و الفصل الثاني لعرض موقف المشرع الوضعي ؛ذلك أنه يوقع الباحث في التكرار الذي يعتبر من العيوب الشكلية الجسيمة ،و يفقد البحث قيمته ،لذا ننصح الباحث بوضع عناوين و جزئيات الموضوع وفق الشريعة الإسلامية و المشرع القانوني تحت نفس العنوان .

11- ضرورة توحيد عملية تقسيم و تبويب الموضوع و بشكل ثنائي ،فلا يمكن أن يكون البحث متكون من باب واحد أو فصل واحد ،و إنما تقسم إلى بابين أو أكثر و كل باب إلى فصلين أو أكثر و كل فصل إلى مبحثين أو أكثر،و كل مبحث إلى مطلبين أو أكثر¹ .

المطلب الثالث:أسس و معايير وضع خطة البحث

تعد خطة البحث سلسلة من الخطوات المحددة المتعاقبة ،و هذه الخطوات ليست ثابتة أو نهائية و لكنها قابلة للتغيير كما سبق الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق ،و مما لا شك فيه أن عملية إعداد البحث العلمي تستند إلى أسس و معايير علمية و منهجية سليمة و دقيقة و واضحة نوجزها فيما يلي²:

1- تقسيم موضوع البحث إلى أجزاء و فروع متساوية أفقياً ثم يقوم بتقسيم الموضوعات الفرعية إلى عناصر و نقاط أقل جزئية عمودياً ،حتى تشمل خطة البحث جميع الموضوعات و العناصر و الخصائص التي يتكون منها هيكل البحث .

2- إذا كان الموضوع يشمل على قسم نظري و آخر عملي تطبيقي ،فهنا يقسم البحث إلى جزأين ،جزء للجانب النظري و جزء للجانب التطبيقي في كل قسم .

3- الموضوع المتعلق بالدراسات المقارنة يفضل اعتماد التقسيم الموضوعي ثم إجراء المقارنة بين التشريعات المراد دراستها .

¹-علي مراح ،المرجع السابق ،ص 71 .

²-عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 77 .

4- كما قد يكون التقسيم في البحث بين العام و الخاص أو بين الكل و الجزء أو بين الأسبق و السابق أو بين الحاضر و المستقبل.

فإعداد خطة البحث يستند أساسا إلى معايير علمية و موضوعية و منطقية و منهجية دقيقة و واضحة، ثم إعطاء كل موضوع أساسي أو ثانوي، أصلي أو فرعي، عام أو خاص عنوانا دالا عليه مختصرا و معبرا لمحتواه، ثم صبه في إحدى قوالب أو أشكال خطة البحث التي سنعالجها في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: أشكال خطة البحث

يقصد بأشكال خطة البحث أطر و قوالب التقسيم أي تحديد و توزيع الأطر و القوالب المنهجية المعروفة للتقسيمات المختلفة التي تشملها خطة البحث. و اختيار أحد أشكال التقسيم يخضع لطبيعة الموضوع محل الدراسة، و يصعب تحديد أشكال خطة البحث من الناحية النظرية، و يمكن التمييز عموما بين شكلين من أشكال التقسيم و التبويب: التقسيم الأنجلوساكسوني و التقسيم اللاتيني.

أولا/التقسيم الأنجلوساكسوني: يتمثل التقسيم الأنجلوساكسوني في تقسيم الموضوع تقسيما متتابعا و متتاليا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفرغ و تجزئة هذه العناصر إلى فروع و أجزاء و يعتمد هذا الشكل من التقسيم على تقسيم البحث إلى أبواب و فصول متتابعة و متتالية دون حصرها في عدد معين (ثلاثة أبواب أو فصول أو أربعة...).

يتصف هذا الشكل من التقسيم بـ :

- 1- عدم مراعاته للتوازن الشكلي .
- 2- الدقة و الوضوح ما يسهل على الباحث ضبط أفكاره في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل¹.

إلا أنه يعاب على هذا الشكل عدم التعمق في البحث، كما لا يسمح بالاعتماد على المقارنة بين الأفكار و الاتجاهات².

ثانيا/التقسيم اللاتيني: و يطلق عليها بالتقسيم المنطقي، و يقصد بها إيجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة و فروعها وصولا إلى إيجاد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث محل الدراسة³.

¹ -زين بدر فراج، المرجع السابق، ص 72 .

² -إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 78 .

³ -أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 95 .

يتميز هذا التقسيم بالبساطة و الوضوح و الدقة و التعمق في مناقشة و تحليل أفكار البحث .و يتم التقسيم المنطقي بإفراغ عناصر الموضوع محل البحث في القوالب و الأطر المنهجية المعروفة في ميدان العلوم القانونية بالخصوص ،و التي تترتب و تتدرج على النحو التالي:

الكتاب ؛الجزء ؛القسم ؛الباب ؛الفصل ؛المبحث ؛المطلب ؛الفرع ؛أولا ثانيا ؛أ ب ج ؛1 2 3...¹

غالبا ما يتم تقسيم البحث القانوني تقسيما ثنائيا و هو التقسيم التقليدي المألوف الذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام و الخاص ،غير أن هذا التقسيم ليس تقسيما ثابتا و مطلقا ،فيجوز اعتماد التقسيم الثلاثي أو الرباعي إذا اقتضت طبيعة البحث ذلك².

رغم حرية الباحث في الأخذ بالتقسيم الذي يراه مناسبا لموضوعه ،يظل التقسيم الثنائي هو الأفضل كونه يدل على مهارة الباحث في مجال التركيب ،كما يدل على سيطرة الباحث و تحكمه في توزيع مادة البحث ،إضافة إلى أنه الأصعب و الأكثر جمالا و دقة و وضوحا .

تتحكم عملية تحديد نقطة البداية في اختيار الأطر و القوالب المنهجية المذكورة سابقا (الكتاب ؛الجزء ؛القسم ؛الباب ؛الفصل ...) إلى حجم و كمية و نوعية البحث محل الدراسة من حيث الطول و القصر و الاستنتاج و الضيق³.

عموما تبدأ أطروحة الدكتوراه بالباب فالفصل فالمبحث فالمطلب فالفرع ... الخ ،بينما رسائل الماجستير تكون عبارة عن فصول تتدرج من الفصل إلى المبحث إلى المطلب إلى الفرع إلى أولا و ثانيا ،إلى أ ب ج إلى 1 2 3 ...

الملاحظ مما سبق أنّ البحث عبارة عن سلسلة منظمة الأجزاء فلا يجوز أن ينتقل الباحث من الباب إلى المبحث مباشرة أو من الفصل إلى المطلب ،و إنّما يجب إتباع التسلسل المنطقي المذكور أعلاه .

تتضمن خطة البحث عموما على ثلاث عناوين رئيسية⁴:

¹-رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 91 .

²-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 53 .

³-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 80 .

⁴-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 63 ،64 .

مقدمة: يتمّ فيها عرض عن ماهية الموضوع و أهم العناصر الواجب إيرادها في البحث من حيث الأهمية و الأهداف و المشكلة و المنهج المتبع و الخطة.

العرض أو المتن: و هو موزع حسب طبيعة البحث إلى بابين أو أكثر إن كان أطروحة دكتوراه و إلى فصلين أو أكثر إن كان الموضوع عبارة عن رسالة ماستر.

خاتمة: و يتمّ فيها عرض أهم النتائج المتوصل إليها و الاقتراحات.

مع الإشارة إلى أنه إذا اقتضى البحث إدراج باب تمهيدي أو فصل تمهيدي فيرد بعد المقدمة مباشرة.

بعد الانتهاء من عملية وضع خطة البحث وفق الشروط و المعايير و الأشكال السابقة الذكر ينتقل الباحث إلى المرحلة الموالية و هي مرحلة جمع و تخزين المعلومات.

المبحث الخامس:مرحلة تدوين و تخزين المعلومات

تعتبر المعلومات المجمعة من المصادر و المراجع ركيزة الباحث الأساسية كمقومات محورية للبحث ، و كلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات الحديثة و الدقيقة،كلما أدى إلى تمكنه من قطع شوط كبير في إعداد بحثه العلمي ،خاصة إذا تمّ جمع هذه المعلومات بشفافية و مصداقية و تسلسل منطقي¹.

لا شك أنّ مرحلة تدوين و تخزين المعلومات خطوة إجرائية هامة تلي المرحلة السابقة (إعداد خطة البحث)،غير أنّ الباحث في هذه المرحلة قد يواجه مشكلة سوء التنظيم و فقدان المصدر أو المرجع الذي أخذت منه المعلومة ،خصوصا عند إعداد أولى بحوثه.لذا يتوجب على الباحث أن يعتمد على طريقة أو أسلوب منظم مما يُسهل عليه تدوين و تخزين هذه المعلومات ،و سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى التعريف بهذه المرحلة و أهميتها في المطلب الأول؛و إلى طرق و أساليب تدوين و تخزين المعلومات في المطلب الثاني ؛و إلى قواعد هذه المرحلة في المطلب الثالث.

المطلب الأول:التعريف بمرحلة تدوين و تخزين المعلومات و أهميتها

يقصد بهذه المرحلة حصر الباحث كل المعلومات المتناثرة في مختلف المصادر و المراجع المتصلة بموضوعه و بطريقة منهجية ،بغية استنباط الأفكار و اختيار

¹-مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 47 .

المعلومات المفيدة لموضوع البحث و فرزها وفق أساليب دقيقة و تهيئتها للاستعانة بها في المرحلة الموالية المتعلقة بالكتابة و التحرير¹.

تكمن أهمية هذه المرحلة في²:

1- ضبط الباحث لما سمع و قرأ و تسجيل انطباعاته ،حيث أنه يصعب عليه أحيانا تذكر ما قرأ و ما سمع.

2- احتمال حاجة الباحث لما قد سمع و قرأ سابقا.

3- حصر كل المعلومات و الحقائق المتصلة بالموضوع بإيجاز مركز و مرتب بغية استغلالها بفاعلية في صياغة البحث لاحقا.

المطلب الثاني: طرق تخزين و تدوين المعلومات

إنّ تدوين و تخزين المعلومات يحتاج إلى طرق و أساليب يستخدمها الباحث ،و جرت العادة على أن يتم تدوين و تخزين المادة العلمية وفق الأساليب التقليدية المتمثلة في البطاقات و الملفات ؛ أو الأساليب الحديثة المتمثلة في النظام الآلي و النسخ أو التصوير .

الفرع الأول: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب التقليدية لتخزين المعلومات في أسلوب البطاقات و أسلوب الملفات و تهدف هذه الأساليب إلى جمع المادة الأولية لموضوع البحث حتى يتسنى للباحث العودة إليها مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

أولا/أسلوب البطاقات:

بتمثل أسلوب البطاقات في إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم من الورق المقوى ،يتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد³، و مساحة هذه البطاقة عادة 14×10 سم ،يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع و تدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط،و يتم وضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص⁴.

هناك بعض القواعد و الشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات نذكر منها:

¹-ادريس الفاخوري،المرجع السابق،ص 85 .

²-محمد منير حجاب،المرجع السابق ،ص 56 .

³-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 23،24 .

⁴-رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 95 .

- 1- يجب على الباحث أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات مثل: اسم المؤلف، عنوان المؤلف، دار النشر، بلد النشر، رقم الطبعة، سنة الطبع، رقم الصفحة أو الصفحات¹.
- 2- يدون في البطاقة المعلومات المأخوذة من المرجع، فإذا لم تسع البطاقة لذلك، أضاف الباحث بطاقة أخرى جديدة يسجل عليها البيانات السابقة و يكتب عبارة تابع و هكذا.
- 3- يجب وضع رقم متسلسل للبطاقة ليسهل ترتيب البطاقات، و هناك من يضيف خانة لاسم المكتبة التي يوجد بها المرجع و رقم المرجع بالمكتبة ليسهل الرجوع إليه، خاصة إذا لم يكن لديه بطاقات خاصة بالمراجع².
- 4- يجب أن يكتب الباحث بخط واضح بأسلوبه الخاص أو عن طريق الاقتباس المباشر مع الإشارة إلى ذلك.
- 5- ترك فراغا كافيا في كل بطاقة لتدوين بيانات أخرى أو رأيا مماثلا للذي تم تدوينه من مرجع آخر³.
- 6- تدوين كل الأفكار بدقة و بطريقة تعينه من الرجوع إلى ذلك المرجع، كما ينصح عدم الانتقال إلى مرجع آخر قبل تكملة المرجع الذي بدأ بقراءته و تدوين الأفكار منه.
- 7- اتخاذ ألوان مختلفة للبطاقات حيث يجعل لونا خاصا لكل باب أو فصل أو مبحث⁴؛ أو تخصيص بطاقات معينة للفهرس العام لمحتويات علب البطاقات مما يسهل على الباحث الحصول على المعلومة المدونة في البطاقات في شكل مفصل⁵.
- غير أننا نفضل طريقة تنظيم البطاقات بألوان مختلفة لكل فصل أو مبحث .
- 8- يجب وضع بطاقة مستقلة لكل مرجع من جهة و لكل موضوع من موضوعات خطة البحث من جهة أخرى⁶؛ أي أنّ الباحث يستعمل أكثر من بطاقة لذات المرجع إذا تمّ تدوين معلومات

¹-عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 83 .

²-محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 57 .

³-عمار عوايدي، المرجع السابق، ص 84 .

⁴- علي مراح، المرجع السابق، ص 96.

⁵- عبود العسكري، المرجع السابق، ص 39 .

⁶-ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 87، 88 .

تتعلق بمواضيع أوردتها نفس المرجع، وكذلك في حالة ما إذا كان مرجعين أو أكثر تناولوا نفس المعلومات .

9- يمكن تقسيم البطاقات إلى مجموعتين؛ تتعلق الأولى بالمعلومات المقتبسة من المصادر و المراجع المختلفة ،و تتعلق الثانية بالملاحظات الشخصية¹على تلك المعلومات ،و يتم ترتيب هذه الملاحظات وفق خطة البحث ،حيث يسجل الباحث في أعلى كل بطاقة إضافة إلى العنوان الرئيسي "أفكار أو ملاحظات شخصية" تحت عنوان الباب أو الفصل المتعلق به .

يمتاز أسلوب البطاقات بالدقة ،و سهولة رجوع الباحث إليها و إعادة ترتيبها ، كما أنه يمكن استبعاد البطاقات المشتملة على فكرة واحدة في حالة ثبوت عدم الحاجة إليها²، إضافة إلى سهولة تصنيف الأفكار المتشابهة و سهولة معرفة مصدر كل فكرة في البطاقة .

رغم المزايا التي يحققها أسلوب البطاقات إلا أنه يعاب عليه بالدقة و التعقيد³مما يؤدي إلى صعوبة الربط بين البطاقات ،كما يصعب استعمالها و حملها إلى الأماكن التي يذهب إليها الباحث كالمكتبات ،كما تمّ نقد هذا الأسلوب لاحتمال ضياع البطاقات و فقدانها كلياً أو جزئياً⁴. و رغم العيوب التي وجهت لهذا الأسلوب هناك من يفضلها كونها أداة للحفظ و أسهل للتصنيف .

ثانياً/أسلوب الملفات:

يتمثل أسلوب الملفات في إحضار الباحث مجموعة من الأوراق المنقوبة تثبت في ملف يتكون من الورق المقوى أو البلاستيك به حلقات معدنية ،عادة ما تكون من الحديد،يمكن فتحها و غلقها حتى يضع الباحث الأوراق المنقوبة في داخل الملف ،و يقسم الملف إلى مجموعة من الأقسام يخصص الأول للمقدمة و الأخير للخاتمة ،و فيما بينها أقسام بعدد الفصول و المباحث الدراسية و يفصل بينهم بفواصل من ورق سميك و له بروز و يُكتب عليه عنوان الفصل أو المبحث⁵.

¹ -مهدي فضل الله ،أصول كتابة البحث العلمي و قواعد التحقيق ، ط 2 ،دار الطليعة للطباعة و النشر،لبنان ، 1998، ص 58 .

² -محمد عثمان الخشت،فن كتابة البحوث العلمية و إعداد الرسائل الجامعية ،مكتبة ابن سينا ،القاهرة 1989 ،ص 48 .

³ -عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 84 .

⁴ -إدريس الفاخوري ،المرجع السابق ،ص 88 .

⁵ -منير حجاب ،المرجع السابق ،ص 57 .

ينطبق على هذا الأسلوب نفس القواعد و الشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تتضمنها كل ورقة ، و استقلال كل ورقة بموضوع و مرجع واحد ، و الكتابة على وجه الورقة دون ظهرها ، و إذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك ، مع الإشارة إلى أنها تابعة للورقة السابقة ، و كذلك ضرورة ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى مستجدة أو احتمالات التغيير و التعديل¹. كما يتعين أن يتضمن الملف فهرسا يحوي كل ما هو متعلق بالموضوع حتى يسهل للباحث الرجوع إليها².

يمتاز أسلوب الملفات بمزايا مقارنة مع الأسلوب الأول تتمثل في³:

- 1- يُمكن الباحث من السيطرة على معلومات البحث.
- 2- يُمكن الباحث من ضمان حفظ المعلومات و عدم تعرضها للضياع أو الفقد.
- 3- سهولة مراجعة الباحث و متابعة ما قام بتدوينه من المعلومات.
- 4- يتميز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يمكن الباحث من تعديل أو إضافة أو تغيير المعلومات المدونة ، و التعليق عليها .
- 5- يسمح هذا الأسلوب للباحث تعديل خطة البحث و إعادة النظر فيها بحذف بعض العناوين أو بإضافة عناوين أخرى.
- 6- تمكن الباحث من حمل الملفات معه إلى المكتبات كما أنها أقل تكلفة من الأسلوب الأول.

لا شك أنّ اختيار أفضل الأسلوبين يرجع إلى الاعتبارات و العوامل النفسية لدى الباحث.

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لتدوين و تخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب الحديثة لتخزين المادة العلمية في النظام الآلي من جهة ،النسخ أو التصوير للوثائق من جهة أخرى.

أولا/النظام الآلي:

¹-زين بدر فراج ،المرجع السابق ،ص 126 .- عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 84 .

²-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 23 .

³-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 85 .- رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 95 .

يتمثل النظام الآلي كآلية حديثة لتخزين و تدوين المعلومات في استخدام الحاسوب ،فيعمل هذا الأخير على تخزين المعلومات من مصادرها و مراجعها في ملفات الكترونية داخل جهاز الحاسوب ،و يقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه ،حيث يحفظها بشكل يمنع ضياعها و تلفها ،كما يساعد الباحث على ربح الوقت و الجهد¹؛خلافًا للأساليب التقليدية التي قد تؤثر العوامل الطبيعية في تلف الملفات و البطاقات أو تشوه الأسطر المكتوبة مما يستحيل قراءتها

و من هنا تظهر الأهمية البالغة للنظام الآلي في خدمة البحث العلمي من خلال طبع المعلومات و الحقائق و تخزينها و تعديلها عند الحاجة ،و ذلك مع حرص الباحث على تعدد وسائل الحفظ الإلكترونية درءًا لسلبات و مشاكل الأجهزة الإلكترونية المتمثلة في دخول الفيروسات و اختراق الأجهزة الحافظة أو ضياعها.

ثانيا/النسخ أو التصوير:

هو الأسلوب الشائع بين الباحثين ،حيث يقوم الباحث بنسخ أو تصوير المراجع أو المصادر القيمة التي تخدم موضوع بحثه²،أو جزء منها أو فقرة حسب الحاجة مع ضرورة نسخ و تصوير صفحة الغلاف و الصفحة الداخلية لإثبات كافة بيانات المرجع من طبعة و سنة الطبع ،و دار النشر و بلد النشر ،كما يمكن تواجدها في نهاية المرجع ،كما يجب تصوير فهرس المرجع حتى يتسنى للباحث الرجوع إلى المعلومة التي يريدها بسهولة.

تكمن أهمية هذا الأسلوب في توفير الوقت و الجهد على الطالب لتقادي كتابة الأجزاء التي تهمة باليد ، كما تمكنه من الإطلاع على مختلف المصادر و المراجع المرتبطة بالموضوع في أي وقت.

تتميز عن الأساليب التقليدية كونها أقل تكلفة من الناحية المادية³،غير أنّ هذا الأسلوب لا يعفيه من تدوين المعلومات بالأساليب التقليدية السابقة الذكر -الملفات أو البطاقات -حسب رغبة الباحث .

المطلب الثالث:قواعد تدوين و تخزين المعلومات

¹-قاشي علال ،محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي ،ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة البليدة 02 ،2018/2017، ص 55 .

²-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 85 .

³-إدريس الفاخوري ،المرجع السابق ،ص 90 .

بعد أن يقوم الباحث باختيار إحدى أساليب تخزين المعلومات ،وجب عليه إتباع جملة من القواعد تمكنه من جمع أكبر و أنسب كمية من المعلومات و الحقائق حول موضوع البحث بطريقة منظمة و واضحة نذكر منها¹:

1- يجب أن يتم ذكر المعلومات المتعلقة بالموضوع بشكل كامل و واضح مع ضرورة تخصيص بطاقة أو ملف للموضوع الواحد.

2- ضرورة الدقة و التعمق في فهم محتوى المصادر و المراجع و تسجيل الآراء والأفكار مدعمة بالحجج الكافية.

3- احترام الترابط و التسلسل المنطقي بين المعلومات و الحقائق و الأفكار.

4- تخصيص بطاقات أو ملفات لتدوين الملاحظات الشخصية لتجنب اختلاطها بباقي المعلومات و الحقائق.

5- إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة حتى يتسنى للباحث إضافة المعلومات الجديدة للمعلومات الأخرى.

6- مراعاة قواعد الاقتباس.

7- ضرورة احترام قواعد تصنيف و ترتيب البطاقات أو الملفات المتخصصة لتدوين و تخزين المعلومات .

8- انتقاء المعلومات الهامة و الجوهرية المرتبطة بموضوع البحث و ترك الحشو و التكرار.

9- الحرص على حفظ تلك المعلومات في أماكن آمنة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع.

و بعد إتمام هذه الخطوة الهامة ينتقل الباحث إلى أهم مرحلة في إعداد البحث العلمي و المتمثلة في مرحلة صياغة و تحرير البحث أو ما يسمى بمرحلة الكتابة.

المبحث السادس:مرحلة الصياغة و التحرير (مرحلة الكتابة)

تعد مرحلة الصياغة و التحرير من أصعب المراحل على الباحث و أشقها ؛ذلك أنها الخطوة الحاسمة لإعداد و إخراج البحث بعد إتمامه للمراحل السابقة ،حيث يقوم الباحث بترجمة كل المعلومات

¹-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 86 ، 87 ؛ مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 51 .

التي تحصل عليها نظريا أو تطبيقيا في عمل كتابي منظم ؛و ذلك وفق قواعد و شروط منهجية و علمية محكمة بصور و أساليب واضحة و جيدة للقارئ بغية إقناعه بمضمون البحث المنجز .

للتفصيل أكثر في هذه المرحلة و يجب تبيان أهداف هذه المرحلة ؛و ضوابط و شروط هذه المرحلة ؛و كذلك مجموعة القواعد و الأسس التي تساعد الباحث من الحفاظ على الأمانة العلمية ؛و ذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول :أهداف مرحلة الصياغة و التحرير

تستهدف مرحلة الصياغة و التحرير جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي¹:

- 1- يتمثل الهدف الأساسي و الجوهرى من عملية الصياغة و التحرير إعلام القارئ بطريقة علمية و منهجية و دقيقة عن مجهودات و كفاءات إعداد البحث العلمي و إنجازه و إعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث .
- 2- عرض أفكار الباحث و آرائه مدعمة بالأسانيد و الحجج المنطقية ؛و ذلك بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث و إبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.
- 3- الكشف عن النظريات و القوانين العلمية حول موضوع البحث محل الدراسة.

المطلب الثاني:ضوابط و شروط مرحلة الصياغة و التحرير

كما علمنا سابقا أنّ مرحلة الصياغة و التحرير تعني عرض جهود الباحث برصد المعلومات و تحليلها و مناقشتها و إعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم مع ظهور لشخصية الباحث فيما يتوصل إليه من نتائج و آراء، و بغية تحقيق هذه المرحلة أهدافها و يجب على الباحث التقيد بجملة من الضوابط و الشروط نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي :

أولا:تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث

يعتبر المنهج العمود الفقري في إعداد البحوث العلمية ،لأنه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم و شرح المعاني و تحديد لإطار الدراسة محل البحث²،لذا يعد من الضوابط و الشروط الجوهرية لكتابة البحث العلمي ضرورة تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي (المنهج

¹-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 89-90 ؛ مانيو جيدر ،المرجع السابق ،ص 53 .

²-عبد الرحمان بدوي،المرجع السابق ،ص 5 .

الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن ...). ذلك أنه يؤدي إلى اكتساب عملية الصياغة و التحرير مزايا الدقة و الوضوح حيث يساعد الباحث على ضبط مختلف جوانب الموضوع و استجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بالموضوع بدقة و نظام.

ثانيا: الأسلوب العلمي و المنهجي في صياغة و تحرير البحث

يعدّ الأسلوب العلمي و المنهجي الوسطة التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير ، و هو ما يميز كل باحث عن الآخر ،فهو أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب ،حيث يتضمن معنى الأسلوب هنا ضرورة توافر جملة من العناصر و الخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا أو دالا نوجزها فيما يلي:

- 1- احترام اللغة الفنية المتخصصة و استعمال المصطلحات القانونية الدقيقة ،إذ يتعين على الباحث التمكن من اللغة القانونية¹؛ التي تقضي استخدام المصطلحات بدقة (غرامة، تعويض) (الحبس، السجن) ،لذا وجب على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة و سعة الإطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة².
- 2- سلامة اللغة و أسلوب التعبير من الأخطاء التي تخل بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية و الأخطاء الإملائية و التعبيرية، فلا يجوز بحجة تحاشي الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة يُرفع فيها المفعول به و ينصب فيها الفاعل³.
- 3- استخدام العبارات الموجزة و الدالة .
- 4- التسلسل في أجزاء و فروع و عناصر الموضوع حيث يتعين على الباحث التقيد بخطة البحث، كأن يكتب الفصل الأول قبل الثاني و المبحث الأول قبل الثاني مع تأجيل المقدمة.
- 5- احترام قواعد الكتابة من حيث علامات الوقف (الفواصل و النقط ،الأقواس الهلالية ،الأقواس المزدوجة ،علامات الاستفهام ،علامات التعجب... الخ).
- 6- تدعيم الأفكار بأقوى الحجج و الأدلة المناسبة.
- 7- قوة و جودة الربط من عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى و من فقرة إلى أخرى⁴.

1-عبد القادر الشيلخي ،المرجع السابق ،ص 63 .

2-عمار عباس الحسيني ،المرجع السابق ،ص 252-253 .

3-نصر سلمان ،سعاد سطحي ،المرجع السابق ،ص 56 .

4-إدريس الفاخوري ،المرجع السابق ،ص 139 ؛محمد عثمان الخشت،المرجع السابق ،ص 49 ، 62 .؛مهدي فضل

الله ،المرجع السابق ،ص 77، 79 .

- 8- الدقة و الوضوح و التحديد و البعد عن المبالغة و الإطناب(التكرار) و العمومية.
- 9- حرص الباحث على التمهيدات التي تربط بين الفصول و المباحث و بين المباحث و المطالب و هكذا ،و صياغتها بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث ،لتهيئة القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار يريد طرحها و مناقشتها ،مع الحرص على أن تتضمن نهاية الباب أو الفصل ملخصا مركزا للمعلومات الأساسية التي أوردتها¹.
- 10- مراعاة الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم مثل: (نحن أو نرى ،نميل إلى أو أميل إلى...) ،لأنّ هذه العبارات تتنافى و التواضع العلمي و يستحسن استخدام الأفعال المبنيّة للمجهول مثل (يُنصح ،يُستنتج ...) ،كما يستحسن الابتعاد عن أساليب الجزم و القطع مثل: (أجزم أن القانون ..)و استبدالها بعبارات أفضل مثل (لعل القانون أراد ،ربما لم يحالفه الصواب فيما ذهب إليه ...)و هكذا.
- 11- تعريف المفاهيم الأساسية في البحث بشأن المعنى اللغوي و الاصطلاحي لأهم المصطلحات المحورية الواردة في البحث لا سيما العنوان.
- 12- الحفاظ على الأمانة العلمية ؛و ذلك بإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي و أن لا ينسبها الباحث إلى شخصه حتّى لا يتهم بالسرقة العلمية و من ثمّ وجب التقيّد بقواعد و شروط الاقتباس و التهميش.
- 13- تجنب التجريح الذي يتنافى و طبيعة البحث العلمي.
- 14- احترام قواعد معالجة النصوص ببرنامج word و عادة ما تكون بمواصفات بسيطة تضعها الإدارة ،و تكون وفق المعايير و التوجيهات التالية:
- 1- **حجم و هيئة الصفحة:**غالبا ما تحدد الإدارة عدد الصفحات في إنجاز البحث العلمي ،فمثلا رسالة الماجستير عادة ما تحددها الإدارة ما بين 80 إلى 120 صفحة ،و يمكن تهيئة صفحة التحرير وفق معايير التهميش التالية:
- ✓ الهامش إلى اليمين 3 سم تقريبا
- ✓ الهوامش إلى الأعلى و إلى الأسفل و إلى اليسار 2 أو 2.5 سم تقريبا.

¹-نصر سلمان ،سعاد سطحي ،المرجع السابق ،ص 56 ؛أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص 193 .

2- **حجم و نوع الخط**: اختيار حجم و نوع الخط يكون حسب اللغة المستعملة في تحرير البحث وفق ما يلي:

بالنسبة للغة العربية: عادة ما يكون اختيار الخط من بين ثلاثة أنواع أساسية تتمثل في: Arabic Transparent , Traditional Arabic , Simplified Arabic، أما بالنسبة لحجم الخط إمّا أن يكون 16 أو 18 نقطة لصفحة العنوان و العناوين الرئيسية الداخلية المختلفة ، و 14 أو 16 نقطة بالنسبة للمتن ، مع تباعد الأسطر بمسافة 1 أو 1.5 سم تقريبا ؛ أمّ الهوامش فغالبا ما تكون بحجم 12 نقطة .

بالنسبة للغة الأجنبية: نوع الخط إمّا أن يكون Arial , Times New Roman ، أمّا عن حجمه 14 نقطة بالنسبة لصفحة العنوان و العناوين الداخلية الرئيسية ، و 12 نقطة بالنسبة للمتن ، و 10 نقاط بالنسبة للهوامش ، و 1 سم تقريبا بالنسبة لتباعد الأسطر .

ثالثا: ظهور شخصية الباحث

تبرز شخصية الباحث من خلال إبداء رأيه تارة و التعليق و التعقيب على مسألة تارة أخرى ، و تخطئة فكرة ما بناءً على أدلة مقنعة¹، ممّا يضيف على بحثه نوعا من التميز و الخصوصية و الأصالة.

رابعا: الإبداع و الخلق و التجديد

و يتجسد من خلال اكتشاف معلومات و حقائق علمية جديدة²، أو نفي نتائج موجودة سابقا أو تناول الموضوع من زوايا أخرى لم يتم تناولها من قبل .

المطلب الثالث: القواعد و الأسس المساعدة للحفاظ على الأمانة العلمية

تعدّ الأمانة العلمية من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي عموما و البحث القانوني على وجه الخصوص ، و يقصد بها نسبة الأفكار و الآراء إلى أصحابها الحقيقيين أو الأصليين ، و بيان مكان وجودها بدقة و عناية في المصادر و المراجع المعتمدة من طرف الباحث العلمي³.

و من مقتضيات الأمانة العلمية الرجوع للمصادر الأصلية مثل الدساتير و التشريعات الأخرى ، إذ يجب العودة لمصادرها المتمثلة في الجرائد الرسمية ، فلا يمكن نقلها

¹-نصر سلمان سعاد سطحي ،المرجع السابق ،ص 58 .

²-عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص 115 .

³-عبد القادر الشبخلي ،المرجع السابق ،ص 66 .

من المراجع لأنّ مؤلّفي هذه المراجع قد يخطئون في النّقل أو أنّهم قد يوردوا النّص حسب الاجتهاد الشخصي الخاطيء .

لا شك أنّ الحفاظ على الأمانة العلمية يقتضي من الباحث أن يكون على دراية بمعنى الاقتباس وكيف يكون ،و أن يتقيد بقواعد الإسناد و التوثيق أو ما يعرف بالتهميش.

الفرع الأول: الاقتباس

يقصد بالاقتباس شكل الاستعانة بالمصادر و المراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه ،أو أنّه استشهاد بأفكار و آراء الآخرين المتعلقة بموضوع البحث ،و ينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي ،حيث تتولد المعرفة الإنسانية و تنمو و تتكاثر و تنتشر من خلال جهود متواصلة و مترابطة يبذلها الباحثون ؛و بذلك يعزز الاقتباس التواصل و الاستمرارية و البناء و التكامل للمعرفة و العلم¹.

كما يعتبر الاقتباس من القواعد الجوهرية التي ينبغي الاهتمام بها في البحوث العلمية بمختلف مستوياتها و هو على نوعان:

1- الاقتباس المباشر:

و يطلق عليه تسمية الاقتباس الحرفي و يكون عند نقل الباحث نقلا حرفيا لنص معين حيث يكون مكتوبا بنفس الشكل و المعنى و اللغة كما ورد،و يُسمح بهذا النوع في حالات معينة حتّى لا يقع الباحث في السرقة العلمية ،كأن يقتبس آية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا أو تعريفا اصطلاحيا أو عند الاستشهاد برأي رجل قانون متخصص أو اقتباس مبدأ من مبادئ المحكمة العليا في قراراتها.

و في حالة استخدام هذا النوع من الاقتباس يتعين الإشارة بعلامتي التنصيص للدلالة عليه " " في بدايته و نهايته ،و في حالة الحذف منه توضع إشارة ثلاث نقاط "... في مكان الحذف سواء كان في بدايته أو وسطه أو نهايته ،كما يجب عدم التصرف و التغيير في النص المقتبس و إذا تمّ تصحيح الخطأ الوارد في النّص يوضع بين قوسين () ،و عادة ما يكون استخدام الاقتباس الحرفي بعدد من الأسطر.

¹-ريحي مصطفى عليان ،المرجع السابق،ص 291.

2- الاقتباس غير المباشر:

و يطلق عليه تسمية الاقتباس غير الحرفي و يتمثل في استعانة الباحث بأفكار و معلومات من المرجع ،حيث يقوم بصياغتها بأسلوبه الخاص ،و يتعين ألا يخرج عن المعنى الذي يقصده صاحب المرجع المقتبس منه ،و يكون في الحالات التي لا يكون فيها الاقتباس مباشرا ،مع ضرورة الإشارة إلى صاحب المرجع الأصلي في الهامش كونه صاحب الفكرة ،مع إتباع قواعد الإسناد في ذلك ،كما أنه لا يتم وضع الفكرة المقتبسة بين إشارتي التنصيص " " كما في الاقتباس المباشر¹.

يلجأ الباحث في هذا النوع من الاقتباس إلى أحد الأسلوبين:

✓ تلخيص المادة المقتبسة.

✓ إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية المقتبسة بلغة و أسلوب الباحث بشرط مراعاة

عدم تشويه المعنى الأصلي أو تغييره.

الجدير بالذكر أنّ اللجوء إلى الاقتباس و إن كان مشروعاً من الناحية العملية ،إلا أنّ عدم مراعاة قواعده قد تعطي انطباعاً سلبياً عن البحث ،لذا يتطلب التقيد بمجموعة من القواعد الأساسية في الاقتباس أيّاً كان نوعه نوجزها فيما يلي²:

1- الأمانة العلمية :أي ضرورة توخي الباحث الصدق و الموضوعية و تمييز أفكاره عن

الأفكار المقتبسة بالإشارة إلى أصحاب هذه الأخيرة في الهامش و عدم نسبتها إليه.

2- الدقة في الاقتباس ؛و ذلك بضرورة مراعاة عدم تشويه المعنى ،أي محاولة استخلاص

الفكرة المقتبسة وفق المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي دون تحريف أو تشويه للفكرة المقتبسة.

3- الموضوعية في الاقتباس ؛أي أن يكون ضمن الحدود القانونية المسموح

بها ، و الحد الأقصى المتفق عليه في الاقتباس المباشر هو ست أسطر.

4- الموضوعية في الاقتباس ؛أي أنّ الاقتباس لا يقتصر على الأفكار الموافقة لرأي

الباحث ،و إهمال الأفكار الأخرى المعاكسة لرأي الباحث حتّى و إن كانت منطقية.

¹-عمار بوحوش ،محمود الدنبيات ،المرجع السابق ،ص 152 ؛عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 102 .

²-محمد عبيدات و آخرون ،منهجية البحث القواعد و المراحل و التطبيقات ،ط 2 ،دار وائل للطباعة و النشر، 1999 ،ص 165 ؛رحي مصطفى عليان ،المرجع السابق ،ص 295 ؛عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 69 و ما بعدها ؛عمار عوايدي ،المرجع السابق ،ص 99 .

- 5- الاعتدال في الاقتباس؛ أي أن لا يكون البحث مجرد اقتباسات لآراء الآخرين دون إبراز الباحث لآرائه و أفكاره في الموضوع ،كما أنه في حالات معينة يتطلب أخذ الإذن بالاقتباس من الناشر أو صاحب حقوق النشر أو المؤلف إذا زادت المادة المقتبسة عن 1000 كلمة مع الإشارة إلى ذلك.
- 6- عدم التسليم بأن الأحكام و الآراء المقتبسة مطلقة و نهائية في موضوع البحث ،وإنما يجب اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للتحليل و المناقشة و النقد.
- 7- تجنب الاقتباس من المصادر غير الموثوقة علميا أو التعامل مع كافة المصادر و المراجع بثقة دون التأكد من صحة معلوماتها.
- 8- مراعاة القواعد الشكلية في الاقتباس.

الفرع الثاني: الهوامش

- يقصد بالهوامش المادة التي تظهر في أسفل الصفحة أو في نهاية الفصل أو البحث بغية توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تم الاقتباس منه¹، و هي على ثلاثة أنواع² :
- 1- **هوامش المرجع:** و ذلك بالإشارة إلى المرجع الذي تم الاستشهاد أو الاقتباس منه ،و ذلك بوضع المعلومات الكاملة عن المرجع في الحاشية السفلية للصفحة من حيث اسم المؤلف ،عنوان المرجع ،الطبعة ،دار النشر ،بلد النشر،سنة النشر،و ذلك حفاظا على الأمانة العلمية و عدم نسبة أفكار الغير إليه ،و للتسهيل على القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي إذا رغب في ذلك للتأكد من صحة المادة المقتبسة في حالة وجود شكوك لديه بصحة عملية الاقتباس.
- 2- **الهوامش الشارحة:**و تكون بغية توضيح فكرة أو مصطلح أو عبارة معينة وردت في البحث ،و يتم استخدام هذا النوع من الهوامش أثناء خشية الباحث من أن عملية التوضيح في المتن قد تشوش القارئ أو تقلل من ترابط الأفكار ،و هنا يتم وضع رقم بجانب الفكرة أو الكلمة المراد توضيحها ثم يتم أسفل الهامش شرح و توضيح المقصود بتلك العبارة.
- 3- **الهوامش المحيلة إلى البحث نفسه:**و ذلك بغية توجيه القارئ الرجوع إلى بعض الصفحات أو الفصول في البحث التي يصعب إعادة شرحها و توضيحها مرة أخرى ،تجنباً و تقادياً

¹-محمد عبيدات و آخرون ،المرجع السابق ،ص 168 .

²-ريحي مصطفى عليان ،المرجع السابق ،ص 269-295 .

للتكرار ،فيكتب في الهامش:سبق و أن تمّ دراستها بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الأول المعنون بـ (عنوان المبحث) ،ثمّ يحدد الصفحة من المذكرة.

مما سبق يتبين أنّ أهمية التهميش تكمن في تجريد المتن من تلك الإضافات التي لا تعد جزءاً من البحث لكنها ضرورية لإعطاء القارئ صورة كاملة لجميع جوانبه.

تستخدم الهوامش للإشارة إلى المصادر و المراجع الذي أُقْتَسِم منها النص ،و للإشارة إلى الهامش نستخدم الأرقام العددية ، و يتمّ الاقتباس بأن يربط الباحث المتن بالهامش بوضع رقم في نهاية كل اقتباس و يكرر الرقم نفسه في الهامش¹؛ثمّ تليه بيانات المصدر أو المرجع المقْتَسِم منه.

هناك طريقتين لتوثيق البحوث العلمية على النحو التالي²:

أولاً/الطريقة الجمعية النفسية الأمريكية (APA):

وفق هذه النظرية يتمّ الإشارة إلى المصدر أو المرجع في نهاية الفكرة المقْتَسِم بوضع اسم المؤلف و السنة و الصفحة بين قوسين كالآتي : (السنهوري ،1990 ،ص 98).

ثانياً/أسلوب الإشارات الرقمية:

وفق هذه الطريقة يضع الباحث رقماً في نهاية كل نص مقْتَسِم و الترقيم هنا أمّا أن يكون وفق³ :

1- **الترقيم المتسلسل لكل صفحة** :حيث يبدأ ترقيم الهوامش في كل صفحة بالرقم 1 ثمّ يعطى للهامش الموالي من نفس الصفحة رقم 2 و هكذا ،و عند البدء بالصفحة الثانية يعطى للهامش الأول فيها رقم 1 و الهامش الثاني رقم 2 و هكذا .

2- **الترقيم الكلي المتسلسل** :حيث تعطى الهوامش التي تظهر في البحث أو في كل فصل بالبحث أرقاماً متسلسلة تبدأ بالرقم 1 للهامش الأول ،و الرقم 2 للهامش الثاني ،و الرقم 3 للهامش الثالث و هكذا ،و يتمّ عند نهاية الصفحة فصل المتن بمسافة خط و كتابة الهوامش تحته بصورة متسلسلة حسب الترقيم الوارد في الصفحة.

¹-خلاف ورده ،محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية ،ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر،تخصص :منازعات القانون العمومي ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة سطيف 2 ،الموسم الجامعي 2017/2013 ،ص64 .

²-رحي مصطفى عليان ،المرجع السابق ،ص 296 و ما بعدها.

³-محمد عبيدات و آخرون ،المرجع السابق ،ص 170 .

الجدير بالذكر أنّ التهميش وفق هذه الطريقة يكون بظهور الهوامش الخاصة بكل صفحة إمّا في نهاية الصفحة نفسها أو يتمّ تجميع الهوامش لكل فصل و ترقيم بشكل متسلسل ثمّ توضع في نهاية الفصل ،و أحيانا يتمّ تجميعها و وضعها في نهاية البحث ،و لا شك أنّ الطريقة الأولى هي الأفضل و الأكثر شيوعا لدى الباحثين ،حيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المصدر أو المرجع المقنّبس منه بسرعة.

و يفضل إعطاء الأرقام بالطريقة الأوتوماتيكية التي يوفرها برنامج Word و المعبر عنها بإشارة (AB⁺).

نظرا لاختلاف المصادر و المراجع التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث من كتب و مقالات علمية و رسائل و أبحاث جامعية و وثائق رسمية ،و نظرا لتعدد الاقتباس من مرجع واحد عدة مرات و الاقتباس من أكثر من مرجع لذات المعلومات فإنّ قواعد و كفاءات الإسناد و التوثيق تختلف من حالة إلى أخرى على النحو التالي¹ :

أولا/هوامش الكتب :

إنّ توثيق هوامش الكتب يكون حسب ما يلي:

1- إذا كان استعمال الكتاب لأول مرة يصاغ الهامش بكافة تفاصيل الكتاب على النحو

التالي:

- 1- اسم المؤلف ،
- 2- العنوان الكامل للكتاب،
- 3- الجزء إن وجد ،
- 4- الطبعة (و إذا لم توجد يتم وضع (د ط) أي دون طبعة)،
- 5- الناشر(و إذا لم يجدها الباحث في الكتاب يضع (د د ن) أي دون دار النشر،
- 6- بلد النّشر(و إذا لم يوجد يضع (د ب ن)أي دون بلد النّشر،
- 7- سنة النّشر (و إذا لم يعثر عليها الباحث في الكتاب يضع (د ت ن) أو (د س

ن) أي دون تاريخ النشر أو دون سنة الطبع.

¹-أحمد بدر ،المرجع السابق ،ص 196- 197 ؛نصر سلمان ،سعاد السطحي ،المرجع السابق ،ص 124 ؛رحي مصطفى عليان ،المرجع السابق ،ص 300 و ما بعدها؛عمار بوحوش ،محمود الدنبيات ،المرجع السابق ،ص 163 و ما بعدها.

8- الصفحة و ذلك بوضع حرف ص مع الإشارة إلى أنه إذا كان الاقتباس من صفحات متتالية يضع الباحث ص 11-12، أما إذا تمّ الاقتباس من صفحات متفرقة تكتب الصفحات كما يلي:ص ص10،16 .

مثال ذلك :فاضلي إدريس ،الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2017، ص 168 .

2- إذا تمّ استعمال الكتاب لمرة ثانية أو أكثر ،هنا يكتفي الباحث بوضع اسم المؤلف ،المرجع السابق ،ص .مثال ذلك :فاضلي إدريس ،المرجع السابق ،ص .

3- إذا تم اقتباس نفس الفكرة من مرجعيين مختلفين ،يكون الهامش على النحو التالي:اسم المؤلف ،عنوان الكتاب ،الجزء ،الطبعة ،دار النشر،بلد النشر،سنة الطبع،ص ؛اسم مؤلف المرجع الثاني ،عنوان الكتاب ،الجزء ،الطبعة،دار النشر،بلد النشر،سنة الطبع ،ص .

4- إذا كان الاقتباس من مرجع غير مباشر كأن يقتبس الباحث فكرة من مرجع هو الآخر اقتبس الفكرة من مرجع آخر أي أنه ليس صاحب الفكرة الأصلي ،فهنا الباحث يكون أمام فرضين:
الفرض الأول :تمكن الباحث من الحصول على المرجع الأصلي ،يتمّ التهميش منه وفق الطريقة السالفة الذكر .

الفرض الثاني:يتعذر على الباحث الحصول على المرجع الأصلي فيكتفي بالمرجع غير المباشر ،و يكون التهميش على النحو التالي:ذكر معلومات المرجع الأصلي الوارد في المرجع غير المباشر و يتبعها بكلمة نقلا عن أو مقتبس عن و يذكر تفاصيل المرجع غير المباشر .

5- إذا تمّ الاقتباس من كتابين أو أكثر لنفس المؤلف بعناوين مختلفة ،و حتّى لا يختلط الأمر على الباحث و القارئ ،وجب ذكر عنوان كل كتاب على حدا في كل مرة يستخدم فيها اسم المؤلف الذي اعتمد عليه في نقل المعلومات قبل ذكر عبارة المرجع السابق .
مثال ذلك :

- فاضلي إدريس ،نظام الملكية و مدى وظيفتها الاجتماعية في القانون الجزائري ،المرجع السابق ،ص 20 .

- فاضلي إدريس ،الملكية الصناعية في القانون الجزائري ،المرجع السابق ،ص 30 .

6- إذا كان المرجع المقتبس منه أكثر من مؤلفين أي اثنين اشتركا في وضع الكتاب ترتب حسب الكاتب المذكور في المرتبة الأولى في الكتاب، أما إذا تجاوز الاثنين فيكتفي بذكر الكاتب الأول و نقول بين مزدوجتين "و آخرون" و نكمل بيانات المرجع السابق ذكرها.
مثال ذلك: أبو أنصار محمد و آخرون ،الضرائب و محاسبتها بين النظرية و التطبيق ،ط 1 ،مكتبة شباب الجامعة ،مصر، 1996، ص 20 .

7- إذا كان الكتاب المقتبس مترجما ،فيتبع في هذه الحالة نفس الترتيب السابق مع إضافة اسم المترجم الذي يظهر بعد عنوان الكتاب مباشرة ،و يتم في هذه الحالة وضع المعلومات الخاصة بناسر النسخة المترجمة.

مع الإشارة إلى أنه إذا تكرر استعمال الكتاب مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما مرجع آخر نكتب المرجع نفسه ،الصفحة دون ذكر اسم المؤلف ،أما إذا تكرر استعمال المرجع مرتين غير متتاليتين يتخللها مرجع أو أكثر ،نذكر اسم المؤلف ،المرجع السابق ،ص .

ثانيا/هوامش المقال:

إنّ توثيق هوامش المقال تكون كالاتي:

اسم المؤلف ،عنوان المقال،اسم المجلة ،الجهة المصدرة لها،رقم المجلد،تاريخ صدورها،الصفحة.
مثال ذلك: قرنان فضيلة ،الأساليب الاستعمارية للسيطرة على الملكية العقارية و تداعياتها على المنظومة العقارية في الجزائر،مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال ،جامعة قسنطينة 1 ،المجلد رقم 7 ،العدد رقم 2 ،10 جوان 2022 ،ص 595 .

مع الإشارة إلى أنه تطبق نفس القواعد السابق ذكرها في هوامش الكتب في حال تكرار استعمالها أو كون لها أكثر من مؤلف...الخ.

ثالثا/هوامش الأبحاث الجامعية :

يتم توثيق الأبحاث الجامعية سواء رسائل ماستر أو أطاريح دكتوراه كالتالي:
اسم الباحث،عنوان المذكرة أو الأطروحة ،طبيعة المذكرة (رسالة أو أطروحة)،التخصص ،اسم الكلية ،اسم الجامعة ،تاريخ المناقشة،ص .

مثال ذلك:

منقار هوارى، الحماية القانونية و القضائية للملكية العقارية الخاصة في التشريع
الجزائري، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق و العلوم
السياسية، جامعة أدرار، 2020/2019، ص 160 .

و تطبق نفس القواعد السابق ذكرها في حالة إعادة استعمالها.

رابعاً/هوامش المداخلات:

يكون توثيق هوامش المداخلات على النحو التالي:

اسم المؤلف ،عنوان المداخلة ،عنوان التظاهرة العلمية (ملتقى أو مؤتمر أو ندوة)،مكان الانعقاد
،الجهة المنظمة،تاريخ الانعقاد،الصفحة.

مثال ذلك:

زعموش فوزية،دور عقد الامتياز للعقار الصناعي في تشجيع الاستثمار الصناعي الأجنبي
،الملتقى الوطني الأول حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم
السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،يومي 18 و 19 نوفمبر 2015 ،ص 8 .

خامساً/هوامش النصوص القانونية:

يكون تهميش النصوص القانونية كما يلي:رقم المادة،طبيعة النص القانوني ،رقمه
و تاريخه،الوثيقة العامة التي احتوت النص ،العدد ،التاريخ ،الصفحة.

مثال ذلك:

المادة 05 ،الأمر 02/05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق لـ 27 فيفري 2005 ،المعدل
و المتمم للقانون 11/84 ،المؤرخ في 09 رمضان 1404 ،الموافق لـ 9 جوان 1984 ،المتضمن
قانون الأسرة الجزائري ،الجريدة الرسمية ،العدد 15 ،2005، ص .

و إن تكرر استعماله يكتفي الباحث بذكر رقم المادة،الأمر 02/05 ،المصدر السابق ،ص .

سادساً/هوامش القرارات القضائية:يكون تهميشه كالاتي؛

الجهة القضائية الصادر عنها الحكم أو القرار،الرقم ،التاريخ ،المجلة القضائية التي أصدرته
،العدد ،السنة،الصفحة.

مثال ذلك:

م ع ،غ أش ،ملف رقم 290808 ،الصادر بتاريخ 10 أبريل 2002،م م ع ،ع 1 ،2006،
ص 103 .

ترمز :

- ✓ م ع :إلى المحكمة العليا؛
- ✓ غ أش :إلى غرفة الأحوال الشخصية؛
- ✓ م م ع:مجلة المحكمة العليا؛
- ✓ ع :إلى العدد .

سابعا/المطبوعات الجامعية:

اسم المحاضر، عنوان المطبوعة، الفئة المستهدفة، الكلية، الجامعة، سنة التدريس، الصفحة.

مثال ذلك:

قريش آمنة، قانون الأملاك الوطنية، أولى ماستر قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2021/2020، ص 30 .

ثامنا/أخذ المعلومة من مواقع الانترنت

يشترط أن يكون الموقع رسميا و يحتوي المقال على صاحبه و عنوان ،و أن يتحقق الباحث من صحة المعلومة و يكون التهميش كالاتي:

اسم صاحب المقال ،عنوان المقال،الموقع الالكتروني ،تاريخ الإطلاع ،الساعة .

تاسعا/تهميش الاتفاقيات الدولية :

يكون توثيق الاتفاقيات الدولية على نحو المثال التالي:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة و عرضتها للتوقيع و التصديق و الانضمام بالقرار 34/180 بتاريخ 1979/12/18 ،و دخلت حيز التنفيذ في 1981/09/03 ؛صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 51/96 ،المؤرخ في 1996/01/22 ،الجريدة الرسمية، عدد 6 ،المؤرخ في 1996/01/24 ،ص .

و إذا تكرر استعمالها نذكر رقم المادة من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ،المصدر السابق ،ص .

المحور الرابع :الجوانب الشكلية و التنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي

إنّ إنجاز البحث العلمي بصفة عامة ،و في العلوم القانونية على وجه الخصوص ،يمر عبر مجموعة من المراحل المتتابعة و المتناسقة و المتكاملة السابق ذكرها ،و كل مرحلة مرتبطة بالتّي تليها حتّى يكون إخراج البحث العلمي في صورته النهائية منتظما و ممنهجا يسهل الرجوع إليه و الاستفادة منه مرة أخرى .

وقبل طباعته لابد من التعرض إلى الجوانب الشكلية و التنظيمية لإخراج البحث العلمي في شكله النهائي ،حيث يشمل البحث في صورته النهائية عدة عناصر تضي عليه الأسلوب العلمي و المنهجي ،و التّي يمكن إجمالها في المباحث التالية:

المبحث الأول:الصفحات التمهيدية؛

المبحث الثاني:الأركان الرئيسية للبحث ؛

المبحث الثالث:مكملات متن البحث ؛

المبحث الأول:الصفحات التمهيدية

تتمثل الصفحات التمهيدية في :صفحة العنوان أو ما يعرف بواجهة البحث ،صفحة الإهداء ،صفحة الشكر و التقدير،صفحة لقائمة المختصرات .

المطلب الأول:صفحة العنوان

تعدّ صفحة العنوان هي الغلاف الخارجي للبحث أو ما يعرف بواجهة البحث ،و يجب أن تكون خالية من أي شكل أو زخرفة ،و تكون من الورق السميك ،كما يجب ألا تتضمن عبارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ؛لأنّ هذه الأخيرة توضع في الأوراق الرسمية ،و لا تتضمن عبارة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ؛ذلك أنّ إيراد هذه العبارة يُفهم منه أنّ البحث أُعد بالاشتراك معها .

تتضمن صفحة العنوان مجموعة من البيانات كالاتي:

- 1- يتوسط أعلى الصفحة اسم الجامعة ،و تحديد الكلية و القسم التابع له الباحث.
- 2- عنوان البحث :يكتسي عنوان البحث أهمية بالغة باعتباره المرآة العاكسة للبحث في شموليته ،كما أنّه سيكون اسما له؛و هو عنوان و دليل الموضوع أو المشكلة أو الفكرة محل

الدراسة و البحث،و يدل على كافة عناصر و أجزاء و مقدمات و تفاصيل البحث بصورة واضحة دقيقة و شاملة و دالة¹.

يتطلب عنوان البحث مجموعة من الضوابط و الشروط الموضوعية و الشكلية و المنهجية ،لعل أبرزها ما يلي²:

1- أن يكون العنوان واضحاً و دقيقاً يشد انتباه القارئ و يدل بجلاء و وضوح على موضوع البحث.

2- الابتعاد عن العناوين الدعائية المثيرة ،لأنّ ذلك يتناسب مع الإعلانات التجارية و ليس البحوث العلمية .

3- تطابق العنوان مع موضوع الرسالة ،فلا يكون فضفاضاً يتسع لمعلومات أكثر ممّا في البحث ،و لا يكون ضيقاً ،فيضطر الباحث إلى أن يعالج في بحثه أموراً لا تدخل في العنوان .

4- يكتب العنوان في الوسط منتصف صفحة الغلاف الخارجي بالخط السميك بحجم 20 نقطة ،أي أكبر من حجم الخط الذي تكتب به البيانات الأخرى ،مع وجوب ترتيب كل من العنوان و المعلومات الأخرى على كل الصفحة بصفة متباعدة و متوازنة .

5- أن يكون العنوان في صورة تقريرية و ليس في صيغة استفهامية.

3- ذكر الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث مع تحديد التخصص ،فيذكر مثلاً أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (علوم أول م د) في الحقوق ،تخصص القانون العقاري،أو مذكرة نهاية الدراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،تخصص القانون العقاري.

4- ذكر اسم الباحث لقبه العائلي و اسمه الكامل وفقاً لبطاقة التعريف الوطنية ،و يكون على يمين الصفحة .

5- اسم المشرف على يسار الصفحة .

6- أعضاء لجنة المناقشة إذا كان قد تمّ تشكيل اللجنة مع ذكر الدرجة العلمية لكل عضو من الرئيس و المشرف باعتباره مقرراً ،و البقية أعضاء ممتحنين ،تتكون لجنة المناقشة في مذكرة الماستر من ثلاثة أعضاء (عضواً رئيساً ،عضواً مشرفاً و مقرراً ،عضواً مناقشاً)،أمّا لجنة مناقشة

¹-عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 117 ؛مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 63 .

²-أحميدوش مدني ،المرجع السابق ،ص 144 ؛ يوسف شباط،المرجع السابق ،ص 97 .

أطروحة الدكتوراه فتتكون من ستة أعضاء (عضوا رئيسا ،عضوا مشرفا و مقرا ،و أربعة أعضاء
ممتحنين) مع ضرورة أن يكون اثنان منهم لا ينتمون إلى جامعة الباحث .

7- السنة الجامعية التي تمّ فيها مناقشة البحث العلمي ،حتى يتسنى للقارئ مدى حداثة
البحث ،و يتوسط أسفل الصفحة بخط عادي.

و بعد الواجهة نجد نسخة عنها تسمى بالغلّاف الداخلي للبحث¹،تختلف عن الغلّاف الخارجي
من حيث نوع الورق ،حيث تكون بنفس البيانات السابق ذكرها ،و لكن في ورقة عادية ،و يُفضل أن
يتم الفصل بين هذه الصفحة و صفحة الغلّاف الخارجي بورقة بيضاء ،و تلي صفحة الغلّاف الداخلي
صفحة خاصة بالبسملة ،و هناك من يضمنها آية أو أكثر تتضمن محتوى البحث أو تشير إليه ترهيبا
أو ترغيبا.

المطلب الثاني :صفحة الإهداء و صفحة الشكر و التقدير

تعدّ كلا الصفحتين خاصة بالباحث نفسه ،و لا يعدان من أوراق البحث²،حيث تتضمن صفحة
الإهداء إهداء إلى أحبّ الناس إلى الباحث و الأشخاص المقربين منه ،حيث يتحدد مضمونها وفقا
لرغبته ،مع ضرورة عدم الإطالة فيه،و يشترط فيه أن يكون بسيطا و واضحا ،و أن يكتب في منتصف
الصفحة في الوسط ،و أن تترك مسافة في بداية السطر ،و هناك من يرى ضرورة كتابة اسم الباحث
في الأخير ،مع الإشارة إلى أنّه إذا كان البحث من طرف باحثين (و ذلك في رسائل الماجستير) ،فكل
طالب يضع صفحة الإهداء الخاصة به.

تلي صفحة الإهداء ،صفحة الشكر و التقدير حيث يعبر الباحث عن شكره لله سبحانه عز
وجل الذي وفقه في إنجاز هذا البحث ،ثمّ لكل من قدم له يد العون في إعداد البحث بأسمائهم أو
بصفتهم بما فيهم الأستاذ المشرف الذي قبل الإشراف و تحمّل عناء القراءة و التمحيص والتوجيه و
الانتقاد ،و أساتذة لجنة المناقشة التي تحمّلت عناء القراءة و السفر و النقد و المناقشات التي تستمر
أحيانا لساعات ،كما يمكن توجيه الشكر للمكاتب ،زملائه ...و الباحث أدري بمن يوجه له عبارات
الشكر و التقدير ،و لا شك أنّ الشكر لا يجب فيه المبالغة و لا الإطالة .

¹-عبد الحميد الخالدي ،الوجيز في مناهج إعداد البحث العلمي ،دار الشتات ،مصر 2000 ،ص 205 ؛عمار
بوحوش ،محمود الدنبيات ،المرجع السابق ،ص 185 .

²-رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 117 .

المطلب الثالث: صفحة لقائمة المختصرات

قائمة المختصرات هي تلك القائمة التي يلحق فيها كل لفظ مختصر في البحث باللفظ الكامل، و عادة ما يلجأ الباحث إلى هذه المختصرات أثناء استعمال ألفاظ مرات متعددة، فيختصرها تيسيرا عليه و ربحا للوقت و الجهد، و حفاظا على الحجم المعقول للبحث، شرط التزام الباحث ببيان دلالتها سواء باللغة العربية أو الأجنبية؛ و ذلك حتى يتمكن القارئ من فهم معناها¹.

حيث تكون بمثابة المرشد في البحث، و من أمثلة ذلك ما يلي :

ج ر : الجريدة الرسمية ؛

د م ج :ديوان المطبوعات الجامعية؛

ط :طبعة ؛

د ط :دون طبعة ؛

ق إ م إ ج :قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري ؛

ق م ج :القانون المدني الجزائري ؛

ع :العدد ؛

ق إ ج ج :قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ؛

ص :الصفحة ؛

م ق :المجلة القضائية؛

م م ع :مجلة المحكمة العليا ؛

المبحث الثاني:الأركان الرئيسية للبحث

يشمل البحث العلمي ثلاث مكونات و عناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث، و تتمحور حول :المقدمة، العرض أو المتن أي جوهر أو صلب الموضوع،الخاتمة.

المطلب الأول :المقدمة

¹-رقية سكيل،منهجية البحوث العلمية دليل طلاب العلوم القانونية و الإدارية،ط 1،دار الخلدونية،الجزائر،2010،ص 62 .

تعدّ المقدمة الجزء الأساسي من البحث ،حيث تمهد للموضوع و تلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كل جوانب و حيثيات الموضوع ، كما تعتبر المرآة العاكسة لمختلف أفكار البحث ،و على الباحث تخصيص الوقت الكافي لكتابتها و منحها عناية خاصة ،حتّى يتمكن الباحث من جذب القارئ لمتابعة القراءة من خلال الاهتمام بقوة الأفكار و وضوحها و ترتيبها و سلامة أسلوبها ،و رغم كونها أول ما يصادف القارئ بعد العنوان إلا أنّها غالباً تكون آخر ما ينجزه الباحث¹.

تلعب المقدمة دوراً حيوياً و أساسياً في تحضير و إعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث و قراءته ،فهو يشكل فكرته و رأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة و مدى منهجيتها العلمية ،و بالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف في قراءة البحث².و حتّى تعطي المقدمة الصورة الحقيقية للبحث لا بد من أن تشتمل على العناصر التالية³:

- 1- التعريف بماهية الموضوع ثمّ تحديده و ذلك بتمييزه عن المسائل المشابهة و تحديد مفاهيمه و مصطلحاته و تحديد نطاقه الزمني و المكاني و التشريعي.
- 2- تحديد أهمية و أهداف الموضوع النظرية و العملية بإيجاز و دقة و موضوعية.
- 3- بيان الأسباب الذاتية و الموضوعية التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع.
- 4- الإشارة إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ؛و ذلك ببيان الزوايا التي تمت معالجتها و الجوانب التي تمّ إغفالها في هذه الدراسات ،و بيان النقطة التي سيبدأ منها الباحث لعدم بحثها سابقاً ،أو عدم استيفائها حقها في الدراسات السابقة ،حتّى يثبت أنّ عمله يضيف جديداً رغم دراسة هذا الموضوع سابقاً من قبل الباحثين أو أنّه سيتعرض له من زاوية أخرى غير التي تم دراستها سابقاً.
- 5- الوقوف عند الصعوبات و المشاكل النظرية و العلمية التي واجهت الباحث كقلة المراجع أو كثرتها أو حداثة النظام القانوني ... الخ .
- 6- طرح إشكالية البحث محل الدراسة بطريقة موجزة و مركزة في شكل سؤال رئيسي .

¹-محمد العروصي ،المختصر في المنهجية القانونية،ط 2 ،منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات حول قانون الأعمال و المقاولات بكلية الحقوق السويسي،الرباط ،2011، ص 183 .

²-مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 66-65 .

³-نصر سلمان ،سعاد سطحي،المرجع السابق ،ص 138 ؛عمار عوابدي ،المرجع السابق ،ص 120 .

7- تحديد المنهج أو المناهج العلمية المعتمدة في مناقشة و تحليل موضوع البحث (و سيتم التعرف على مختلف المناهج التي يمكن تطبيقها في ميدان العلوم القانونية في المحور الموالي).

8- عرض مخطط البحث بصورة منطقية و موضوعية ؛و ذلك ببيان العناوين الأساسية التي تكون منها البحث دون العناوين الفرعية وذلك في جملة واحدة أو جملتين¹. و نظرا لأهمية المقدمة و طبيعة المعلومات التي تحتويها و يجب مراعاة الشروط و الضوابط التالية²:

- 1- أن تتسم بالوضوح و الدقة و الدلالة على الموضوع ؛
- 2- عدم مناقشة الموضوع و لا توجيه النقد عند تحرير المقدمة؛
- 3- أن تكون المقدمة موجزة غير مطولة تتراوح عادة ما بين ثلاث إلى خمس صفحات ؛
- 4- تناسق عدد صفحات المقدمة مع عدد صفحات البحث الإجمالية؛
- 5- كتابة المقدمة بأسلوب جيد مشوق لإظهار قيمة البحث ؛
- 6- ضرورة كتابة المقدمة في شكل فقرات دون عنونها ؛
- 7- عدم الإكثار من التهميش في المقدمة ،حيث يكون في بعض الحالات فقط ،ككتابة لمحة تاريخية ،أو إيراد تعريف اصطلاحي ؛أو ذكر تقنين ؛أو عند الإشارة إلى وجود دراسات سابقة .
- 8- هناك من يفضل عدم ترقيم المقدمة رغم حسابها ؛و وضع حروف أبجدية أو هجائية كونها آخر ما يكتب ،حتى يكون الباحث على راحته في ترقيم متن الرسالة.

المطلب الثاني:المتن أو صلب الموضوع

يسمى بالجذع الرئيسي لموضوع البحث و هو الجزء الأكبر و الحيوي في البحث و يشتمل على المادة الأساسية للبحث العلمي ،حيث يحتوي كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام و أبواب و فصول و مباحث و مطالب و فروع...التي تحلل و تناقش مختلف النظريات و التوجهات و التيارات المرتبطة بموضوع البحث .

¹-خلاف وردة،المرجع السابق ،ص 81 .

²-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 51؛مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 66 ؛نصر سلمان ،سعاد سطحي ،المرجع السابق ،ص 139 .

يجب على الباحث أن يراعي في هذا العنصر الهام ما يلي¹ :

- 1- التوازن الهيكلي و الموضوعي ؛
- 2- تطابق عناوين الفصول و المباحث مع مضمونها؛
- 3- ترابط الأبواب و الفصول حيث يمهّد كل منها للآخر بصورة منطقية ؛
- 4- مراعاة قواعد الكتابة السابق ذكرها
- 5- وضع الباحث لمخلص في نهاية كل فصل يساعد القارئ على إعادة تجميع الأفكار في ذهنه؛
- 6- الترقيم العددي للرسالة ؛
- 7- يستحسن أن يسبق كل باب أو فصل صفحة بها عنوانه تحسب و لا ترقم .

المطلب الثالث :الخاتمة

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة كونها أحد الأركان الرئيسية للبحث ،حيث تعتبر نهاية الرحلة العلمية ،و تتطلب كتابتها بعد الانتهاء من البحث ،مع ضرورة الاهتمام الزائد بها ،لإبراز الجهود الأخيرة للباحث²، كما يجب أن ينسجم عدد صفحاتها مع عدد صفحات البحث الإجمالية،و أن تتضمن العناصر التالية³:

- 1- أهم و أبرز النتائج المتوصل إليها في البحث شرط ألا تكون مجرد تكرار لما ورد في ثنايا البحث ؛
- 2- أهم الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها للمشرع أو القضاء من خلال تحليل النصوص القانونية و القرارات القضائية و التي قد تفتح آفاقا لجزيئات أخرى قابلة للبحث من قبل باحثين جدد .

المبحث الثالث:مكملات متن البحث

تتمثل مكملات متن البحث في الملاحق و قائمة المصادر و المراجع و فهوس المحتويات ،حيث تلعب دورا إرشاديا للقارئ ،فقد يريد الإطلاع على هذه الملاحق فيجدها بالبحث ،و قد يريد البحث عن مجموعة المصادر و المراجع التي تخدم موضوع بحثه فيستعين بقائمة المصادر و المراجع

¹-مهدي فضل الله ،المرجع السابق ،ص 54 ؛رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 118 ،محمد عثمان الخشت ،المرجع السابق ،ص 139 ؛عبد القادر الشخيلي ، المرجع السابق ،ص 75 - 76 .

²-المرجع نفسه ،ص 82 .

³-مهدي فضل الله ،المرجع السابق ،ص 54 ؛نصر سلمان ،سعاد سطحي ،المرجع السابق ،ص 140 .

،كما أنّ الفهارس تسهل على القارئ و الباحث الرجوع إلى أي عنصر من عناصر البحث الذي يريد الإطلاع عليه.

المطلب الأول:الملاحق

يقصد بالملاحق كل ما يضاف إلى البحث العلمي من معلومات و بيانات تساعد القارئ على الفهم و التوضيح ،حيث تدرج مباشرة بعد الخاتمة و قبل قائمة المصادر و المراجع ،و لا توضع في متن البحث خوفا من قطع انسجام البحث و تسلسله ،مع ضرورة تخصيص ورقة مستقلة يكتب فيها كلمة " الملاحق " .

قد تكون الملاحق نصوص لمعاهدات دولية تتعلق بالبحث ،أو نماذج لصيغ دعاوى قضائية ،أو نماذج شروط تحكيم ،مع ضرورة تدوين مصادرها المعتمدة ،و يشترط في الملاحق ما يلي¹:

- 1- أن يكون تكميليا مساعدا ،حيث يقدم إضافة علمية و عملية لموضوع البحث ؛
- 2- لا يتم إدراجه في مضمون البحث لطوله أو لعدم انسجامه النص و للحفاظ على تسلسل الأفكار و المحافظة على التوازن الهيكلي و الموضوعي للبحث؛
- 3- ترقيم الملاحق ؛
- 4- ربط الملاحق بالمعلومات الواردة في متن البحث ،و يستحسن الإشارة إليها بعد ترقيمها بشكل متسلسل ؛
- 5- ألا يكون الملحق في متناول القارئ مثل نصوص القانون المدني ،حيث يستطيع القارئ الحصول عليها بسهولة؛
- 6- لا تظغى عدد صفحاته على عدد صفحات البحث لمجرد الحشو.

المطلب الثاني:قائمة المصادر و المراجع

تعتبر قائمة المصادر و المراجع دليل قوي على قيمة البحث و جديته و عمقه ،فهو برهان واضح على سعة المصادر التي استخدمها الباحث في بحثه و اعتمدها عليها و استشهد بها

¹ -براهيمي سهام ،الدليل المنهجي لإعداد البحوث و مذكرات التخرج ،ط 1 ،المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا ،2020 ،ص 53-54 .

و ذكرها¹، و تعد جزءا هاما من أجزاء البحث العلمي ،حيث تتيح للباحث و القارئ فرصة الإطلاع المنهجي المنظم عن مصادر المعلومات ،و يتم ترتيب المصادر و المراجع على ضوء معايير متعددة حسب نوعها :كتب ،مطبوعات ، رسائل جامعية ،مقالات علمية ،رسائل جامعية ...الخ ،حيث ترتب بإحدى هذه الطرق²:

- 1- الترتيب التاريخي :حيث ترتب المصادر و المراجع حسب أقدميتها في النشر و التأليف أو من حيث تاريخ وفيات أصحابها ،و هو غير شائع بين الباحثين.
- 2- الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء شهرة المؤلفين دون اعتبار "ال" التعريف و "أبو " و "عبد" ،و هذا الترتيب هو الأكثر انتشارا بين الباحثين.
- 3- الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لعناوين المصادر و المراجع،و حجة أصحاب هذه الطريقة أنّ عناوين الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها ،و بالتالي الاعتماد على عناوين المراجع أدل من الإشارة إلى كاتبه.

4- ترتيبها بحسب الفنون أو المجموعات³ :و هي الأكثر طرقا شيوعا في ميدان العلوم القانونية ،حيث يرتب الباحث قائمة المصادر و المراجع في مجموعات واحدة للنصوص القانونية ،الثانية للأحكام و القرارات القضائية ،الثالثة للكتب (العامة و المتخصصة) ،الرابعة للرسائل الجامعية ،الخامسة للمجلات العلمية ،السادسة للمداخلات الدولية و الوطنية ،السابعة للمعاجم و القواميس ،الثامنة لمواقع الانترنت.

يجدر التنويه إلى أن تكون بعد المجموعات باللغة العربية مجموعات أخرى باللغة الأجنبية و بنفس الترتيب ،على أن ترتب في كل مجموعة ترتيبا هجائيا لأسماء المؤلفين مع كتابة معلومات أو بيانات المرجع كاملة وفق الطريقة السالف ذكرها في هوامش المراجع⁴،على ألا تكتب الصفحات التي اقتبس منها الباحث لتعدها .

كما يجب أن يتصدر القرآن الكريم قائمة المصادر و المراجع لسموه على كافة المصادر و المراجع الأخرى مع الإشارة إلى الرواية المعتمد عليها،ثم تليه النصوص القانونية بسبب

¹-عبود عبد الله العسكري ،المرجع السابق ،ص 107 ؛رشيد شمشيم ،المرجع السابق ،ص 121 .

²-عبود عبد الله العسكري ،المرجع السابق ،ص 107 .

³-نصر سلمان ،سعاد سطحي ،المرجع السابق ،ص 144 .

⁴-راجع ص من المطبوعة .

تمتعها بالطابع الرسمي ،و ترتب فيما بينها بحسب درجة السمو ثم تليه الأحكام و القرارات القضائية و ترتب كذلك حسب سموها ،و تليها الكتب ،المقالات ،..الخ.

المطلب الثالث: فهرس المحتويات

يقصد به إقامة الدليل و المرشد الذي يبين أهم العناوين الأساسية و الفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث ،و أرقام الصفحات التي تحتويها ،ليمكن الاسترشاد به بطريقة سهلة و منتظمة¹،حيث يتمكن القارئ من الوقوف على كل عنوان بطريقة منظمة و بأقل مجهود و في أقل وقت ممكن ،على أن تكتب العناوين الرئيسية بحجم أكبر من العناوين الفرعية ،فهو الخريطة الجغرافية للبحث القانوني².
يوضع فهرس المحتويات في نهاية الدراسة حسب النظام الفرنسي و هو الشائع في العلوم القانونية ،و في أولها حسب النظام الأنجلوساكسوني³ ،ينظم الفهرس بشكل جدول أو نحوه حتى يكون مضمونه واضحا دون أي صعوبة في الإطلاع عليه ،حيث نجد في العمود المبين على اليمين الأبواب و الفصول و المباحث و المطالب و الفروع مصحوبة بالعناوين ،و في عمود أكثر ضيقا موجودا في أقصى يسار الصفحة نسجل مقابل كل عنوان رقم الصفحة التي يبدأ منها ذلك الجزء من البحث ،و يفضل أن يكون بطريقة أوتوماتيكية في برنامج الورد حتى يسهل ضبطه بدقة و التعديل عليها بسهولة،و يكون على النحو التالي:

ص	العنوان
-	الإهداء.....
-	شكر و تقدير.....
أ	مقدمة.....
07	الفصل الأول :.....

¹-مانيو جيدير ،المرجع السابق ،ص 69 .

²-عبد القادر الشخيلي ،المرجع السابق ،ص 87

³-عبود عبد الله العسكري ،المرجع السابق ،ص 113 .

08	المبحث الأول:
09	المطلب الأول:
10	الفرع الأول:
60	خاتمة:
64	الملاحق:
65	الملحق 01:
66	الملحق 02:
70	قائمة المصادر و المراجع:
79	فهرس المحتويات:

أما بخصوص ترقيم الصفحات ،هناك من يرى أنّ الترقيم يبدأ من الصفحة الأولى (ماعدًا صفحة العنوان و صفحتي الإهداء و الشكر)؛أي من أول صفحة للمقدمة، و هناك من يرى أنّ المقدمة لا تنتمي إلى أصل التحليل و عليه تحسب و لا ترقم ،بل تدون وفق الحروف الهجائية ،و مهما كانت الطريقة التي يتبعها الباحث في الترقيم يتوجب عليه ألا يتوقف عن الترقيم و حساب الصفحات ،و حتّى تلك الصفحات الفاصلة التي تحمل العناوين الرئيسة للفصول ،فهي تحسب و لا ترقم ،أمّا عن موقع الترقيم فمن الأفضل أن يكون أسفل الصفحة .

وجب التنبيه إلى ضرورة إدراج ملخص للبحث ،بعد فهرس المحتويات و دون ترقيم ،و يستحسن أن يكون في نصف صفحة و يحرر كذلك بلغة أجنبية أخرى (فرنسية أو إنجليزية) ،و إذا حرر البحث بلغة أجنبية كان الملخص باللغة العربية و لغة أجنبية أخرى. كما يجب أن يكون الملخص هادفا و دالا ،و يُتبع بكلمات مفتاحيه من ثلاث إلى سبع كلمات ،و الحكمة من وضع الملخص تزويد القارئ بفكرة إجمالية و موجزة عن موضوع البحث¹.

بعد الانتهاء من انجاز البحث العلمي وفق الخطوات المتكاملة و المتناسقة السابق ذكرها ،يقوم الباحث بطباعة بحثه بعد أن يحصل على موافقة أستاذه المشرف على العمل المنجز ،ليقوم بعد ذلك بعرضه و الدفاع عن أفكاره أمام لجنة المناقشة المتكونة من أساتذة مختصون في المجال الذي كتب

¹-براهيمي سهام ،المرجع السابق ،ص 56 .

فيه الباحث؛و ذلك من خلال عرض موجز يعدّه الباحث مسبقاً يركز فيه على أهم العناوين الرئيسية و الفرعية ،و يبين النتائج المتوصل إليها و الاقتراحات ؛و ذلك في حدود عشرين دقيقة ،حيث يهدف هذا العرض إلى بيان مدى استيعاب الباحث لعمله المنجز و مدى قدرته على إيصال المعلومات و الرد على الانتقادات و التوجيهات التي توجه له من طرف لجنة المناقشة.

خاتمة:

تعتبر المنهجية في العلوم القانونية من أهم الدراسات التي تلقن للطلبة الباحثين على اعتبار أنّها العمود الفقري للبحث العلمي ،فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب و الطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون ،و لذا فإنّ الأمر الهام في الدراسات القانونية ليس هو استعراض كل المعلومات و لكن كيفية صياغتها وفق منهجية و أسلوب قانوني سليم ،و لا شك أنّ إتباع القواعد المنهجية ستمكن الباحث من اكتساب الأسلوب و الطريقة العلمية مع مختلف المواضيع القانونية.

و بناءً على ما سبق ،قد تمّ التوصل إلى النتائج التالية :

1- أنّ أول ما يواجهه الباحث هو تحديد المشكلة و اختيار الموضوع ،لذا كان لزاماً عليه أن يكون ملماً بالمعالم الأساسية التي توقف الباحث على كيفية الوصول إلى تحديد موضوع بحثي يمكن أن تدور حوله رسالته سواء كانت مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أو أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .

2- أنّ التعمق و كثرة الإطلاع على أمهات الكتب القانونية تساعد و تعين الباحث على إدراك المشكلات الراهنة و على اكتساب اللغة القانونية الصحيحة و الأسلوب المنهجي الجيد.

3- أنّ التكرار و الحشو عيب جسيم ،يفقد البحث قيمته العلمية .

4- أنّ أفضل البحوث تلك البحوث الموجزة الدالة و التي تبرز فيها الشخصية العلمية للباحث ،و كذلك يتمّ فيها مراعاة قواعد الاقتباس و التهميش للحفاظ على الأمانة العلمية و تجنب السرقة العلمية قصداً أو دون قصد.

و من جملة هذه النتائج نقترح ما يلي :

1- ضرورة اهتمام طلبة الماستر بمنهجية إعداد البحوث العلمية من خلال البحوث العلمية المقدمة لهم من خلال المقرر الدراسي ،قصد التمرن و التدريب على كتابة البحوث العلمية بشكل دقيق .

- 2- ضرورة اكتساب اللغة القانونية بكثرة الإطلاع على مختلف المراجع المتخصصة .
- 3- ضرورة الحفاظ على الأمانة العلمية

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا /الكتب :

1. إبراهيم أبراش ،البحث الاجتماعي ،قضاياها مناهجه إجراءاته ،منشورات كلية الحقوق ،مراكش،سلسلة الكتب ،العدد 10 ،1999 ،ص 44
2. إحسان محمد الحسن ،الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ،ط 1 ،دار الطليعة للطباعة و النشر ،لبنان ،1982 .
3. أحمد بدر ،أصول البحث العلمي و مناهجه ،وكالة المطبوعات ،الكويت، 1994.
4. أحمد عبد الكريم سلامة ،الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية ،ط 1 ،د د ن ،د ب ن،1997.
5. أحמידوش مدني ،الوجيز في منهجية البحث القانوني ،د د ن ،ط 1 ،د ب ن،2015.
6. براهيمي سهام ،الدليل المنهجي لإعداد البحوث و مذكرات التخرج ،ط 1 ،المركز الديمقراطي العربي ،ألمانيا ،2020.
7. جيدير مانيو ،منهجية البحث ،تنسيق ،محمد عبد النبي السيد غانم ،د د ن ،د ط ،د ت ن ،د ب ن .
8. رجاء وحيد دويدري ،البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية ،دار الفكر المعاصر ،لبنان ،2000 .
9. رشيد شمشيم ،مناهج العلوم القانونية ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر ،د ت ن .
10. رقية سكيل ،منهجية البحوث العلمية دليل طلاب العلوم القانونية و الإدارية ،ط 1 ،دار الخلدونية ،الجزائر،2010 .
11. زين بدر فراج ،أصول البحث القانوني ،د ط ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1993.

12. طلعت همام ،سين و جيم عن مناهج البحث العلمي ،ط 1 ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،1984 .
13. عامر قنديلي،البحث العلمي و استخدام المصادر المعلومات التقليدية و الالكترونية ،دار البازوري العلمية ،الأردن ،دط ،2008.
14. عبد الرحمن بدوي ،مناهج البحث العلمي ،ط 3،و كالة المطبوعات ،الكويت ،1977.
15. عبد الله العسكري ،منهجية البحث في العلوم القانونية ،ط 2 ،دار النмир ،سوريا،2004.
16. عبد النور ناجي ،منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج و أدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية و السياسية ،مديرية النشر ،عنابة ،2003.
17. عبد الواحد شعير ،منهجية القراءة القانونية ،مطبعة النّجاح الجديدة،البيضاء ،1993.
18. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ،كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ،ط 3 ،دار الشروق ،السعودية ،1987 .
19. عبد الوهاب أبو سلمان ،كتابة البحث العلمي و مصادر الدراسات الإسلامية ،ط 1،دار الشروق ،المملكة العربية السعودية،1980.
20. علي مراح ،منهجية التفكير القانوني النظرية و التطبيق ،ط 4 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010 .
21. عمار بوحوش ،محمد محمود الذنبيات ،مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ،ط 9 ،ديوان المطبوعات الجامعية،2022 .
22. عمار عباس الحسيني ،منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث و الرسائل الجامعية ،منشورات الحلبي الحقوقية ،ط 1 2012 ،لبنان ،2012 .
23. عمار عوابدي ،مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية ،ط 6 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2011.
24. لويس معلوف ،المنجد في اللغة و الإعلام ،منشورات دار المشرق ط 37 ،1998 ،لبنان .
25. ليلي عبد الوهاب ،مناهج و طرق البحث الاجتماعي ،أصول و مقدمات ،المكتب الجامعي الحديث ،2000 .

26. محمد الشريف ،مناهج البحث العلمي ،دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية ،مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ،د ط ، د ت ن .
27. محمد العروصي ،المختصر في المنهجية القانونية،ط 2 ،منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات حول قانون الأعمال و المقاولات بكلية الحقوق السويسي،الرباط،2011.
28. محمد عبيدات و آخرون ،منهجية البحث القواعد و المراحل و التطبيقات ،ط 2 ،دار وائل للطباعة و النشر،1999.
29. محمد عثمان الخشت،فن كتابة البحوث العلمية و إعداد الرسائل الجامعية ،مكتبة ابن سينا ،القاهرة 1989 .
30. محمد منير حجاب ،الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية ،ط 3 ،دار الفجر للنشر و التوزيع ،2000 .
31. مهدي فضل الله ،أصول كتابة البحث العلمي و قواعد التحقيق ، ط 2 ،دار الطليعة للطباعة و النشر،لبنان ،1998.
32. نصر سلمان ،سعاد سطحي ،منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإسلامية ،د ط ،دار السلام ،2005 .

ثانيا/المطبوعات البيداغوجية

1. حسام سلمان ،محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة ،مطبوعة بيداغوجية علمية ،السنة الثانية ماستر ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3،2021/2020.
2. خلاف وردة ،محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية ،ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر،تخصص :منازعات القانون العمومي ،كلية الحقوق و العلوم السياسة ،جامعة سطيف 2 ،الموسم الجامعي 2017/2013.
3. دحامنية علي ،محاضرات في المنهجية ،السنة الأولى ،معهد الحقوق ،المركز الجامعي بالوادي ،2009/2008.
4. قاشي علال ،محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي ،ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة البليدة 02 ،2018/2017.